الطبيعة القانونية لمشروعات الاستثمار الرياضي بنظام B.O.O.T

* أ.د / حسن أحمد عطية الشافعي
* أ.د/سامح عبد الرؤوف محمود
*م.د / رحاب علي أمين عثمان

المقدمة ومشكلة البحث :-

يمثل الاقتصاد حجر الزاوية والعصب الرئيسي للحياة وكفاءة الأنشطة المختلفة ، ومن ثم تؤكد جميع الحقائق والنظريات أنه لا تقدم أو رفاهية دون اقتصاد قوى يدعم هذا التقدم ، ولهذا تشهد مصر تحولا كبيرا يقوم على إعادة هيكلة النظام الاقتصادي ليصبح نظاما اقتصاديا حراً ، تتفاعل فيه قوى العرض والطلب لصالح المستهلك باعتباره سيد السوق في أي نظام تنافسي ، ومن خلال ذلك ظهرت العديد من المصطلحات في الآونة الأخيرة والتي تزيد من قدرة الاقتصاد القومي ومن بين تلك المصطلحات الاستثمار (١١ : ٢١٨)

فالاستثمار يعتبر أداه رئيسية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق أهدافه والمتمثلة في احتياجات الأفراد وكذلك منح فرص عمل جديدة تساهم في رفع مستوى المعيشة . (٢ : ٧٤)

ولقد قامت الدولة بتهيئة مناخ الاستثمار بصفة عامة للمستثمر في معظم المجالات وذلك لما تراه الدولة من أهمية كبيرة لدخول الاستثمار الخاص في هذه المجالات لما يلعبه من دور أساسي أو مساعد في تنمية وتعظيم هذا المجال ، وتهيئة مناخ الاستثمار بصورة عامة هو توفير الاستقرار والخدمات والمرافق والحوافز والمرونة الإدارية حيث تساهم هذه العوامل جميعا لجعل الاستثمار مجالا جاذبا من وجهه نظر المستثمرين وفي المجال الرياضي نجد الوضع مختلف إلى حد ما فالرياضة مجال يتميز بقوة بشرية كبير سواء على مستوى العاملين أو المستفيدين وهو ما يجعلها مجالا خصبا من الناحية الاستثمارية ولكن توجد بعض المعوقات التي قد لا تظهر هذه الميزة وهو ما تؤكده دراسة محمد محمود إبراهيم (١٩٩٧) ألا وهى عدم الاستقرار سواء من ناحية ثبات السياسة الرياضية ومدى استيعاب القيادات لهذه السياسة أو بالنسبة لاستقرار مجالس إدارة الهيئات الرياضية أو بالنسبة لاستمرار الإقبال الجماهيري على أنشطة الرياضة المختلفة ومن ثم فأن من الأفضل وضع بعض المحددات التي تعمل على زيادة الاستقرار في الرياضة حتى نساعد على دخول المستثمر المجال الرياضي باطمئنان يساعد على الاستثمار في هذا المجال (٢٩).

والخصخصة هي خدمة متكاملة من السياسات التي تستهدف تحقيق الأهداف التنموية والنوعية بفاعلية أكبر من خلال آليات السوق ومبادرات القطاع الخاص وتوسيع نطاق المنافسة من أجل الكفاءة فالخصخصة رؤية متكاملة لكيفية إدارة الاقتصاد القومي بكفاءة أعلى وهذا ما يؤكده حسن أحمد الشافعي بأن مفهوم الخصخصة هو مجموعة من السياسات المتفاعلة التي تعتمد على آليات السوق ومبادئ القطاع الخاص والمنافسة من أجل تحقيق أهداف التنمية والعدالة الاجتماعية أوسع نطاقا من فكرة تحويل القطاع العام إلى الخاص . (٥ :٤٦)

وقد تعددت أهداف الخصخصة حيث أقترح مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة أهداف الخصخصة في الدول النامية متمثلة في تحسين الأداء والكفاءة والفاعلية من خلال قطاع خاص قوى مع إعادة توزيع أدوار الحكومة والقطاع العام والخاص في إدارة الاقتصاد القومي لتخفيض أعباء الدولة وتحقيق توازنها المالي وخفض أخطارها وديونها وتحقيق موارد إضافية والتخلص من الاحتكار وتوسيع قاعدة ملكية الأسهم وتحسين مستوى المعيشة والأمان الاجتماعي . (١٩١: ٣٧)

ا.د/ حسن أحمد عطية الشافعي: أستاذ الإدارة الرياضية – كلية التربية الرياضية للبنات – جامعة الإسكندرية.
أ.د/سامح عبد الرؤوف محمود : أستاذ بقسم التدريب الرياضي-كلية التربية الرياضية - جامعة بورسعيد.
د / رحاب علي أمين عثمان : مدرس بقسم الإدارة الرياضية -كلية التربية الرياضية للبنات –جامعة الإسكندرية.

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن الدوافع في الخصخصة واحده في أغلب الأحيان حيث ينظر إلى الخصخصة أحيانا كإستراتيجية تنموية وليست مجرد رد فعل لسوء الإدارة في القطاع العام وخاصة مع فشل الحلول الوسطى الأخرى على النحو الذي ظهر في تجارب سابقة لدينا ولدى غيرنا من الدول.

ومن أهم طرق الخصخصة الكاملة التي يمكن استخدامها في المجال الرياضي المزاد والبيع بالتفاوض والمناقصة وترويج وتوزيع الأسهم ومستندات الصرف والكوبونات . (٥ : ١١٤)

بينما أساليب الخصخصة الجزئية في المؤسسات الرياضية تتمثل في مشروعات الاستثمار المشترك أو عقد إدارة مشتركة أو التأجير وأسلوب البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية (B.O.O.T) وأسلوب البناء والتملك والتشغيل (B.O.T) ويعتبر الأسلوبين بنظاميي البود والبوت من أنسب الأساليب التي يمكن تطبيقها على الأندية الرياضية في مصر وهذا ما يؤكده حسن الشافعي . (٥ :٥٢)

وكثير ا من العلماء لا يفرقون بين اصطلاحي الB.O.O.T ، ال B.O.T اعتقادا منهم أن كلا من التعبيرين يؤديان نفس المعنى ، في حين يرى محمد عشوش (٢٠٠٠) أن الفرق بين النظامين يكمن في تحديد مالك المشروع أثناء أنشاؤه هل الدولة صاحبه المشروع أو شركة المشروع (المستثمر) ففي عقد ال B.O.O.T تكون الملكية لصاحب الامتياز (المستثمر) التي سوف ينقلها إلى الدولة مانحة الامتياز عند إنتهاء مدة الامتياز أما في عقد ال B.O.T تكون الملكية للدولة باعتبار أن المشروع بنى لحسابها وأن كان التمويل من القطاع الخاص وما يتم نقله إليها عند انتهاء مدة المشروع هو حيازة المشروع وليس ملكيته كما أن الحكومة أو الجهة المالكة تحدد الحاجة إلى المشروع ومجاله وأسس البناء ونماذج التصميم وشروطه وليس المستثمر حرا في أن يبنى كما يشاء . (٢٥ : ٢١٥)

وهناك العديد من السمات التي يتمتع بها نظاميي B.O.O.T و B.O.T منها عقود الاستثمار حيث يمكن تعريف عقد الاستثمار على أنه توجيه جانب من أموال المشروع الأجنبي وخبرته التكنولوجية إلى العمل في مناطق جغرافية خارج حدود دولة الأهلية وعرفه البعض على أنه تحركات رؤوس الأموال من البلد المستثمر نحو البلد المستفيد بغير تنظيم مباشر . (١٨ :١٠١)

ونظام البناء والتشغيل والتملك ونقل الملكية شكل من أشكال الاستثمار وتدفق الموارد المالية وصورة من صور توسيع الملكية الخاصة وعلى ذلك فأن المستثمر له أن يستفيد من قانون الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ م سواء من ناحية تأسيس شركة المشروع أو ناحية المزايا العديدة التي يمنحها القانون للمستثمرين .

بالإضافة إلى ما سبق فأن نظاميي B.O.O.T و B.O.T تغلب عليهما طبيعة القانون الخاص حيث يوجد إطارا عاما تضم تحته مجموعة من العقود وتنظيم أجزاء مختلفة من مراحل إتمام المشروع وتزداد أهمية هذا الإطار التعاقدي في الدول التي تأخذ نظام الازدواج القضائي – العادي والإداري – فهناك عقود لا تكون الدولة طرفا فيها مثل عقود التمويل – الإنشاء والتأمين أما العقود التي تبرم بين الدولة أو أحد أجهزتها وبين المستثمر فأن طبيعتها القانونية قد أثارت الكثير من الجدل بين من يرى أنها من عقود القانون الخاص ومن توسط فجعلها طبيعة مزاوجة والحقيقة أن نظاميي البود والبوت ، عقد استثمار عادى ويتم وفقا لصورة أقرب لعقود القانون الخاص وما يسدده من مبدأ سلطات الإدارة .

وحيث أن الباحثين يقوموا بدراسة الطبيعة القانونية لمشروعات الاستثمار الرياضي ال B.O.O.T فكان لزاما توضيح مفهوم مشروعات الاستثمار الرياضي بنظام الB.O.O.T حيث أنه النموذج الذي يتم بمقتضاه استخدام استثمارات القطاع الخاص في تمويل البنية الأساسية للاستثمار الرياضي وفي هذا النظام تحصل أحد الشركات الخاصة على مناقصة أنشاء وتشغيل مؤسسة رياضية (نادى – مركز شباب – صالات رياضية – قرى أولمبية – ملاعب – إستادات رياضية) وهذه الشركات الخاصة في هذا النظام مسئولة مسئولية كاملة عن تمويل وتصميم المشروع الرياضي وفي فترة المناقصة بعد عدد معين من السنوات تعود غالبية المشروع الاستثماري بنظام ال B.O.O.T إلى الحكومة أو الدولة في بعض الحالات ومصطلح الB.O.O.T يشير إلى معنى الإنشاء Build والملكية Owen والتشغيل Operate ونقل الملكية Transfer

وتتضح أهمية مشروعات نظام الB.O.O.T في الاستثمار الرياضي من خلال المساعدة في تحقيق التقدم في الدول النامية ، تطوير أسواق رأس المال المحلية والقومية ، يتحمل العبء في هذه المشروعات القطاع الخاص ، ويحقق للدولة سيطرتها الإستراتيجية على المشروعات الاستثمارية الرياضية ، يعود المشروع بأصوله إلى الحكومة أو الجهة المالكة ، ومساعدة الدولة على النمو السريع في المشروعات لزيادة السكان ، للاحتياج إلى التكنولوجيا الحديثة لهذه المشروعات الاستثمارية الرياضية ، لعجز ميزان المدفوعات في الدولة ولتوزيع المخاطر وأعباء المشروعات على القطاع الخاص ، ويعد هذا النظام جاذبا لرأس المال الخاص للاستثمار الرياضي وأحد أساليب التمويل وأفضل نظام حالي من الخصخصة لمشروعات البنية الأساسية في الاستثمار الرياضي .

كما أنه نظام مرجعي للمقارنة من القطاع الخاص بالمشروعات الحكومية القائمة أو المزمع إقامتها وأسلوب المقارنة المرجعية يحسن من قدرة الحكومة على الأنفاق والاقتراض مستقبلا ، التغلب على تأجيلات الحكومة للمشروعات الاستثمارية الرياضية ، خفض معدلات أنشاء المشروعات الرياضية باستخدام رأس المال الخاص وخبراته وتقنياته الحديثة ، وجود ٢٧ مشروعا لأشكال مشروعات الB.O.O.T تختلف باختلاف الهدف منه .

(٢٢: ٨٤)، (٣١: ٦٩) ، (٢٣: ١٧٤)

وهناك قواعد دستورية تحكم العقد بنظام الـB.O.O.T جاءت في دستور سنة ١٩٧١ وقانون قطاع الأعمال رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ولم يخطر فيهما بنص صريح الخصخصة التي ظهرت في الاقتصاد الحر المعاصر، وقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٦ والقواعد التشريعية الخاصة بتنظيم منح الامتياز صدرت جزئية وليست شاملة لنظام ال B.O.O.T .

(٤: ١١١) ، (٧: ٨٥) ، (١٧: ٦٩) ، (١٤: ٥٩)

والصفات التي يصنف بها القانون العقود الB.O.O.T هي من العقود غير المسماة ، ومن العقود الرضائية والزمنية ،والملزمة للجانبين ، وعقد يقف وسط بين العقد المحدد والاحتمالي . (١٠: ٢١١)، (٢٨ : ٩٣)

والتكييف القانوني لعقد الB.O.O.T هو رد العقد إلى نظام قانوني معين ويحدد طبيعة الحقوق والالتزامات الناشئة عنه والقانون الذي يحكمه والنظام القضائي الذي تخضع له المنازعات الناشئة عنه ، وهناك آراء فقهية للتكييف القانوني لعقد الB.O.O.T على أنه من العقود الإدارية أو العقود المدنية أو من العقود التجارية ، أو أنه عقدا تجاريا دوليا عندما يتضمن عنصرا خارجيا أو دوليا . (٢٠: ١١٨)، (٣٨: ٦٧)

والقانون الواجب التطبيق على عقود ال B.O.O.T ذات العنصر الدولي والاختصاص القضائي بنظر المنازعات الناشئة عنها ففي القانون الفرنسي أعطى الحرية للمتعاقدين في اختيار قانون العقد بإرادتيهما والتشريعات المختلفة ـ الاتفاقات الدولية والقانون المصري (مادة ١٩ مدني) تأييدا لقانون الإدارة . (٢٦: ١٠٨)، (٣٦: ١٩٧)

وأن قواعد التنازع في عقود B.O.O.T ذات العنصر الأجنبي تتضح في العقود لأطراف العقد تفويض المحكمين سلطة الفصل في منازعاتهم وفقا لقواعد العدالة ، وأن أسس اختيار القضاء وهيئة التحكيم للقانون الواجب التطبيق هي المبادئ العامة في القانون ، عبر تطبيق القواعد الدولية التي تحكم التصرفات والوقائع التي تتجاوز حدود الدولة فهي تتضمن قواعد القانون الدولي العام والخاص . (٣٠: ٢١١)، (٣٧: ٢٠٧) ، (٢٤: ١٩٩) ،(٣٤: ٢٨٧) ، (٢٧: ٣٠٢)

ويؤكد محمد محمود إبراهيم (١٩٩٧) أن الاستثمار الرياضي في العديد من الدول يمثل مصدر دخل أساسي ولا يمكن الاستغناء عنه أو تجاهله بل تتكاتف كافة الجهات الرسمية وخاصة الجهات المسئولة عن الاقتصاد والجهات المسئولة عن السياحة لتوفير أكبر دعم له سواء من الناحية التمويلية أو من الناحية التسويقية بجانب المؤسسات الأخرى ومنها المالية التي تتسابق للمشاركة في تمويل النشاطات الرياضية ليس رغبة في الكسب السريع ولكن أيضا للكسب المؤكد كما أن كبرى الشركات العالمية تخصص الجزء الأكبر من ميزانيتها الترويحية والإعلانية لدعاية النشاطات الرياضية وهذا يدل على ثقتها بأن النشاطات الرياضية تحقق لها ما لا تستطيع الفعاليات والنشاطات الأخرى أن تحققه (٢٩) ، كما جاءت توصيات مؤتمر الرياضة المصرية بين الواقع والطموح (٢٠٠٥) بضرورة أن تواكب الرياضة الاتجاه نحو أنواع من الخصخصة تكون

مناسبة لنوعية وأهداف المؤسسات والهيئات الرياضية المصرية لذا يجب المتابعة المستمرة للقوانين والتأكد من فاعليتها وكفايتها وسرعة تعديل ما يحتاج منها إلى تعديل والعمل على تطويرها وتحديثها بصفة مستمرة وفقا لما يستجد من متغيرات محلية وعالمية.

ومن خلال الدراسات السابقة لكل من خالد بن محمد العطية (بدون سنه) ، محمد محمود إبراهيم (١٩٩٧) ، أحمد إحسان حافظ (١٩٩٨) ، صفوت عبد الحفيظ أحمد (١٩٩٩) ، إبراهيم محمد الشهاوي (٢٠٠٣) ، ماهر محمد حامد (٢٠٠٤) ، في مجال الاستثمار عامة ومشروعات الاستثمار الرياضي بنظام B.O.O.T خاصة وفي حدود علم الباحثين لم يتطرق أحد من الباحثين في المجال الرياضي إلى دراسة موضوع الطبيعة القانونية لمشروعات الاستثمار الرياضي بنظام B.O.O.T حيث يلغى هذا البحث الصفور إلى التكيف القانوني لعقد ال B.O.O.T ومن خلال ذلك يحدد طبيعة الحقوق والالتزامات الناشئة عنه والقانون الذي يحكمه والنظام القضائي الذي تخضع له المنازعات الناجمة عنه وأيضا توضيح القانون الواجب التطبيق على عقود ال B.O.O.T ذات العنصر الدولي والاختصاص القضائي ومحاولة التعرف على أسس اختيار القضاء أو هيئة التحكيم للقانون الواجب التطبيق مما دفع الباحثين إلى تناول هذا الموضوع بالدراسة للتوصل إلى الطبيعة القانونية لمشروعات الاستثمار الرياضي بنظام B.O.O.T التي يكون لها الأثر الإيجابي في تطبيق اللوائح والتشريعات الملزمة من النواحي القانونية لمشروعات الاستثمار الرياضي بنظام ال B.O.O.T (٨) ، (٢٩) ، (٢) (١٣) ،(١)، (٢١)

- مصطلحات البحث :-

- نظام البـــوت : - B.O.O.T : Build Own And Operate Transfer

ويقصد به عقود البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية وبموجب هذا العقد تعهد الدولة إلى المستثمر (وطني أو أجنبي) بإنشاء مشروع على نفقته الخاصة وتملك عناصره خلال فترة العقد على أن يتولى إدارة هذا المشروع فترة معينة من الزمن تحت إشراف الدولة أو أحد إداراتها وفي نهاية مدة العقد يلتزم المستثمر بنقل المشروع إلى الدولة في حالة جيدة صالحة للتشغيل . (٣١٢ :٣٦) ، (٢١١ :٣١)

- الطبيعة القانونية لعقود الخصخصة :-

- ولاية الدولة على عقود الخصخصة لأنها صاحبة السيادة على الإقليم الذي يتم فيه تنفيذ المشروع ونظافته ولها سلطة عامة في ممارسة حق إبرام العقود مع الشركات الأجنبية لتيسير المرافق العامة التي يقتضيها الصالح العام مثل عقود الامتياز التي تستند الدولة بمقتضاها لاستغلال ثروتها الطبيعية خاصة التنقيب عن البترول . (٥: ٧٨)

- أهداف البحث :-

- التعرف على الطبيعة القانونية لمشروعات الاستثمار الرياضي بنظام الـ B.O.O.T من خلال :-

١- مفهوم وأهمية مشروعات ال B.O.O.T في الاستثمار الرياضي .

٢- القواعد الدستورية والقانونية التي تحكم عقود ال B.O.O.T .

٣- التكيف القانوني لعقد مشروعات ال B.O.O.T سواء (الإدارية – المدنية – التجارية) في الاستثمار الرياضي.

٤- القانون الواجب التطبيق على عقود ال B.O.O.T (الاختصاص القضائي – قواعد التنازع – نظرية قانون الإدارة)

- تساؤلات البحث :-

- ما هي الطبيعة القانونية لمشروعات الاستثمار الرياضي بنظام ال B.O.O.T .

إجراءات البحث :-

أولا:منهج البحث :

استخدم الباحثون المنهج الوصفي المسحي حيث يعد من أنسب المناهج الملائمة لطبيعة البحث .

ثانيا مجتمع وعينة البحث :

- تكون مجتمع البحث من عينة من مجالس إدارات الأندية الرياضية (سموحة – سبورتنج – الإتحاد – الأولمبي – حرس الحدود) و مجالس الاتحادات الرياضية (كرة القدم – كرة السلة – السباحة – ألعاب القوى) و رجال الأعمال (المستثمرين) من جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية حيث بلغ حجم عينة البحث الكلية (١٥٠) فرد وقد تم الاستعانة بعدد (٣٠) فردا منهم لأجراء المعاملات العلمية الخاصة بتقنين استمارة الاستبيان وبذلك بلغ حجم العينة النهائية (١٢٠) فرد كما هو موضح بجدول (١) .

جدول (١)

توصيف عينـة البحـث

نوع العينة	العدد الكلى	عينة الدراسة الاستطلاعية	عينة الدراسة الأساسية
عينة تمثل بين مجالس إدارات الأندية .	٥٠	١٠	٤٠
عينة تمثل بين مجالس الاتحادات الرياضية	٥٠	١٠	٤٠
عينة تمثل رجال الأعمال (المستثمرين)	٥٠	١٠	٤٠
المجموع الكلى	١٥٠	٣٠	١٢٠

ثالثا : أداة البحث :-

- **استمارة الاستبيان**

بعد الرجوع للمراجع العلمية والدراسات السابقة في مجال إدارة الأعمال والقانون والإدارة الرياضية قام الباحثون بتصميم استمارة استبيان لكل من أعضاء مجالس إدارات الأندية والاتحادات الرياضية ورجال الأعمال والمستثمرين بهدف التعرف على الطبيعة القانونية لمشروعات الاستثمار الرياضي بنظام B.O.O.T حيث تضمن الاستبيان أربعة محاور وكانت على النحو التالي :

المحور الأول : مفهوم وأهمية مشروعات ال B.O.O.T في الاستثمار الرياضي (٣٦ عبارة).

المحور الثاني : القواعد الدستورية والقانونية التي تحكم عقود ال B.O.O.T (٣٧ عبارة).

المحور الثالث : التكيف القانوني لعقد مشروعات ال B.O.O.T سواء (الإدارية – المدنية – التجارية) في الاستثمار الرياضي (٧٢ عبارة).

المحور الرابع : القانون الواجب التطبيق على عقود ال B.O.O.T (الاختصاص القضائي – قواعد التنازع – نظرية قانون الإدارة) (١٣ عبارة) .

المعاملات العلمية للاستبيان :

أولا : الصـــدق :

أ- صدق المحكمين :

تم عرض الاستبيان في صورته الأولية على مجموعة من الخبراء المتخصصين في مجال الإدارة الرياضية وإدارة الأعمال والقانون وبلغ عددهم (١٠) خبراء مرفق (١) وذلك للتعرف على :-

- مناسبة المحاور لموضوع الدراسة .
- ارتباط العبارات الخاصة بكل محور وكفاية وشمول وارتباط وموضوعية العبارات .

وقد قام الباحثون بمراعاة ما تفضل به السادة الخبراء من آراء سواء كانت بالقبول أو الرفض أو التعديل أو الإضافة لعبارات الاستبيان ، وقد تم استبعاد العبارات التي لم يوافق عليها ٥٠% فأكثر من عدد السادة الخبراء ويوضح جدول رقم (٢) العدد المبدئي لعبارات الاستبيان وعدد العبارات التي تم استبعادها وكذلك التي تم إضافتها وذلك بهدف التأكد من أن الاستمارة تحقق بالفعل الهدف الذي وضعت من أجله، وقد تفضلوا بإبداء الرأي إلى أن وصلت الاستمارة إلى صورتها النهائية تمهيدا لتطبيقها . مرفق (٢)

جدول (٢)

العدد المبدئي والنهائي لعبارات محاور الاستبيان

المحاور	العدد المبدئي للعبارات	عدد العبارات المستبعدة	عدد العبارات المضافة	العدد النهائي للعبارات
المحور الأول	٤٢	٧	١	٣٦
المحور الثاني	٣١	----	٦	٣٧
المحور الثالث	٧٩	٨	١	٧٢
المحور الرابع	١٠	---	٣	١٣
المجموع	١٦٢	١٥	١١	١٥٨

ب - صدق الاتساق الداخلي :-

- قام الباحثين بتطبيق استمارة الاستبيان على عينة بلغت (٣٠) فردا لحساب معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من استمارة الاستبيان والمجموع الكلى لعبارات الاستبيان بهدف حذف العبارات التي لا تظهر ارتباطا مع مجموع درجات الاستبيان بالإضافة صدق تمثيلها للصفة المراد قياسها (الاتساق الداخلي) كما يوضحها جدولي أرقام (٣) ، (٤) .

جدول (٣)

معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة ودرجة المحور الذي تنتمي إليه العبارة (ن=٣٠)

رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
المحور الأول		٢٧	٠,٧١١	٥٣	٠,٦٢٠	٧٩	٠,٦٧٢	١٠٦	٠,٦٤٩	١٣٣	٠,٥١٤	١٥٩	٠,٧٤٢		
١	٠,٧٣٤	٢٨	٠,٥٨٤	٥٤	٠,٥٦٤	٨٠	٠,٦٩٩	١٠٧	٠,٧٤١	١٣٤	٠,٦٢١	١٦٠	٠,٦٩٤		
٢	٠,٧٣٥	٢٩	٠,٥٩٧	٥٥	٠,٤٩٦	٨١	٠,٧٠٠	١٠٨	٠,٤٨٤	١٣٥	٠,٧٢٣	١٦١	٠,٥٣٨		
٣	٠,٦٨٣	٣٠	٠,٧٣٣	٥٦	٠,٦٠٦	٨٢	٠,٦٠٤	١٠٩	٠,٥٤٢	١٣٦	٠,٧٤٠	١٦٢	٠,٧٥٦		
٤	٠,٧٦٦	٣١	٠,٥٦٦	٥٧	٠,٧٦٠	٨٣	٠,٦٥٩	١١٠	٠,٦٣٠	١٣٧	٠,٨٠١	١٦٣	٠,٥١٤		
٥	٠,٦٤٣	٣٢	٠,٧٦٠	٥٨	٠,٦٠٤	٨٤	٠,٦٥٩	١١١	٠,٧٦٤	١٣٨	٠,٧٨٤	١٦٤	٠,٥٧١		
٦	٠,٥٦٦	٣٣	٠,٧١١	٥٩	٠,٦٢٠	٨٥	٠,٦٧٢	١١٢	٠,٧٩٩	١٣٩	٠,٦٨١	١٦٥	٠,٦٦٥		
٧	٠,٧٣٤	٣٤	٠,٥٨٤	٦٠	٠,٥٦٤	٨٦	٠,٦٩٩	١١٣	٠,٧٦٦	١٤٠	٠,٧٧٦	١٦٦	٠,٧٨٢		
٨	٠,٧٣٥	٣٥	٠,٥٩٤	٦١	٠,٧٤٠	٨٧	٠,٦٥٨	١١٤	٠,٣٢٦	١٤١	٠,٧٩٠	١٦٧	٠,٦٧٩		
٩	٠,٥٣٨	٣٦	٠,٦١٣	٦٢	٠,٨٠١	٨٨	٠,٧٣٥	١١٥	٠,٦٥٢	١٤٢	٠,٦٥٩	١٦٨	٠,٦٤٤		
١٠	٠,١٥٨	المحور الثاني		٦٣	٠,٧٨٤	٨٩	٠,٧٢٠	١١٦	٠,٧٧٦	١٤٣	٠,٥٣٨	١٦٩	٠,٧٢١		
١١	٠,٧٣٥	٣٧	٠,٦٧٠	٦٤	٠,٦٨١	٩٠	٠,٦٤٤	١١٧	٠,٧١٢	١٤٤	٠,٥١٤	١٧٠	٠,٦٢٨		
١٢	٠,٧٢٠	٣٨	٠,٦٥٣	٦٥	٠,٧٧٦	٩١	٠,٧٢١	١١٨	٠,٦٤٩	١٤٥	٠,٦٢١	١٧١	٠,٦٧٨		
١٣	٠,٦١٤	٣٩	٠,٥٥٠	٦٦	٠,٧٩٠	٩٢	٠,٦٢٨	١١٩	٠,٧٤١	المحور الرابع		١٧٢	٠,٦٥٣		
١٤	٠,٧١١	٤٠	٠,٦٨٢	٦٧	٠,٦٥٩	٩٣	٠,٦٦٤	١٢٠	٠,٤٨٤	١٤٦	٠,٧٧٧	١٧٣	٠,٧٣٨		
١٥	٠,٦٢٨	٤١	٠,٥١٠	٦٨	٠,٥٣٨	٩٤	٠,٥٩١	١٢١	٠,٦٩٣	١٤٧	٠,٧٣٧	١٧٤	٠,٧٦٨		
١٦	٠,٦٣٠	٤٢	٠,٥٢٤	٦٩	٠,٦٥٨	٩٥	٠,٦٩٠	١٢٢	٠,٧٥٤	١٤٨	٠,٧٧٣	١٧٥	٠,٦٧٩		
١٧	٠,٦٨٢	٤٣	٠,٦٧٠	٧٠	٠,٧٣٥	٩٦	٠,٧٣٢	١٢٣	٠,٦٥٥	١٤٩	٠,٦٥١	١٧٦	٠,٦٣٨		
١٨	٠,٣٠٧	٤٤	٠,٥٩٤	٧١	٠,٣٩٥	٩٧	٠,٦٨٧	١٢٤	٠,٧٧٩	١٥٠	٠,٦٧٦	١٧٧	٠,٦٠٣		
١٩	٠,٧٤٢	٤٥	٠,٦١٣	٧٢	٠,٦٥٢	٩٨	٠,٦٠٩	١٢٥	٠,٧٧٥	١٥١	٠,٥٢٢	١٧٨	٠,٤٨٢		
٢٠	٠,٦٩٤	٤٦	٠,٦٤٣	٧٣	٠,٥١٤	٩٩	٠,٦٦٤	١٢٦	٠,٥٠٥	١٥٢	٠,٧٧٧	١٧٩	٠,٤٩٧		
٢١	٠,٥٣٨	٤٧	٠,٥٩٤	المحور الثالث		١٠٠	٠,٥٩١	١٢٧	٠,٦٩٣	١٥٣		١٨٠	٠,٤٨٦		
٢٢	٠,٧٥٦	٤٨	٠,٦٨١	٧٤	٠,٧٢٣	١٠١	٠,٥٧١	١٢٨	٠,٧٥٤	١٥٤		١٨١	٠,٦٦٧		
٢٣	٠,٥١٤	٤٩	٠,٦٤٨	٧٥	٠,٨٠٠	١٠٢	٠,٦٦٥	١٢٩		١٥٥		١٨٢	٠,٧٢٣		
٢٤	٠,٦٢١	٥٠	٠,٥٩٠	٧٦	٠,٤٨٣	١٠٣	٠,٧٨٢	١٣٠		١٥٦		١٨٣	٠,٦٧٨		
٢٥	٠,٧٢٣	٥١	٠,٧٩٧	٧٧	٠,٦٤٤	١٠٤	٠,٦٧٩	١٣١		١٥٧		١٨٤	٠,٦٥٣		
٢٦	٠,٧٤٤	٥٢	٠,٥١٩	٧٨	٠,٧١٩	١٠٥	٠,٥٧١	١٣٢		١٥٨		١٨٥	٠,٧٣٨		

قيمة معامل الارتباط عند درجات حرية (٢٨) ومستوى دلالة (٠,٠٥)=٠,٣٦١

- يتضح من الجدول رقم (٣) أن قيم معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة ودرجة المحور الذي تنتمي إليه العبارة جاءت دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠٥) مما يدل على الاتساق الداخلي بين العبارات والمحور.

جدول (٤)

معاملات الارتباط بين درجة كل محور والدرجة الكلية للاستمارة (ن=٣٠)

المحور	اسم المحور	معامل الارتباط
الأول	مفهوم وأهميته مشروعات B.O.O.T في الاستثمار الرياضي"	٠.٦٤٥
الثانى	" القواعد الدستورية والقانونية التي تحكم عقود نظام الB.O.OT"	٠.٧٢٦
الثالث	" التكييف القانوني لعقد ال B.O.O.Tفي الاستثمار الرياضي"	٠.٦٩٤
الرابع	" القانون الواجب التطبيق علي عقود الB.O.O.T ذات العنصر الدولي والاختصاص القضائي بنظر المنازعات الناشئة عنها"	٠.٦٥٥

قيمة معامل الارتباط عند درجات حرية (٢٨) ومستوى دلالة (٠.٠٥)=٠.٣٦١

- يتضح من الجدول رقم (٤) أن قيم معاملات الارتباط المحسوبة بين درجات كل محور والدرجة الكلية للاستبيان دالة عند مستوى (٠.٠٥) مما يدل على صدق الاتساق الداخلي بين درجات المحور والدرجة الكلية للاستبيان .

ثبات استمارة الاستبيان :-

- تم حساب ثبات استمارة الاستبيان بطريقة الفاكرونباخ على عينة استطلاعية بلغ قوامها (٣٠) فردا من مجتمع البحث ومن خارج عينة البحث الأساسية للتأكد من ثبات استمارة الاستبيان عن طريق تطبيق الاستمارة وإعادة تطبيقها وتم حساب معامل الثبات بطريقة الفاكرونباخ لكل عبارة من عبارات كل محور ثم معامل الثبات للمحور كما يوضحها جدولي أرقام (٥) ، (٦).

جدول (٥)

معاملات ثبات عبارات محاور الاستمارة (ن=٣٠)

رقم العبارة	معامل الثبات	رقم العبارة	معامل الثبات	رقم العبارة	معامل الثبات	رقم العبارة	معامل الثبات	رقم العبارة	معامل الثبات	رقم العبارة	معامل الثبات	رقم العبارة	معامل الثبات
المحور الأول		٢٧	٠.٨٠٧	٥٣	٠.٨٤٥	٧٩	٠.٨٦٠	١٠٦	٠.٧٩٣	١٣٣	٠.٨٦٩	١٥٩	٠.٨٨٦
١	٠.٨٥٧	٢٨	٠.٨٠٦	٥٤	٠.٨٥٧	٨٠	٠.٨٦٨	١٠٧	٠.٨٠٩	١٣٤	٠.٨٦٩	١٦٠	٠.٨٩٤
٢	٠.٨٥٨	٢٩	٠.٧٩٤	٥٥	٠.٨٤٦	٨١	٠.٨٥٩	١٠٨	٠.٧٩٩	١٣٥	٠.٨٧٠	١٦١	٠.٨٨٦
٣	٠.٨٥٩	٣٠	٠.٧٩٣	٥٦	٠.٨٤٨	٨٢	٠.٨٥٨	١٠٩	٠.٧٩٣	١٣٦	٠.٨٧٠	١٦٢	٠.٨٨٦
٤	٠.٨٥٦	٣١	٠.٧٩٩	٥٧	٠.٨٥٠	٨٣	٠.٨٦٠	١١٠	٠.٨١٣	١٣٧	٠.٨٧٠	١٦٣	٠.٨٨٩
٥	٠.٨٦٠	٣٢	٠.٨٠٣	٥٨	٠.٨٥٤	٨٤	٠.٨٥٤	١١١	٠.٨٤٣	١٣٨	٠.٨٦٤	١٦٤	٠.٨٩٠
٦	٠.٨٧٤	٣٣	٠.٨٠٧	٥٩	٠.٨٤٩	٨٥	٠.٨٥٠	١١٢	٠.٧٩٣	١٣٩	٠.٨٧١	١٦٥	٠.٨٨٩
٧	٠.٨٦٠	٣٤	٠.٨٠٩	٦٠	٠.٨٦٢	٨٦	٠.٨٦٦	١١٣	٠.٨٠٩	١٤٠	٠.٨٧٩	١٦٦	٠.٨٩٣
٨	٠.٨٦٥	٣٥	٠.٨٠٤	٦١	٠.٨٦٤	٨٧	٠.٨٢٠	١١٤	٠.٧٩٩	١٤١	٠.٨٦٣	١٦٧	٠.٨٦٧
٩	٠.٨٥٦	٣٦	٠.٨٠٧	٦٢	٠.٨٤٣	٨٨	٠.٨١٧	١١٥	٠.٧٩٣	١٤٢	٠.٨٧٢	١٦٨	٠.٨٦٥
١٠	٠.٨٦٨	المحور الثانى		٦٣	٠.٨٤٦	٨٩	٠.٨٢١	١١٦	٠.٧٩٢	١٤٣	٠.٨٧٦	١٦٩	٠.٨٦٧
١١	٠.٨٧٢	٣٧	٠.٨٠٣	٦٤	٠.٨٤٥	٩٠	٠.٨١٩	١١٧	٠.٨١٠	١٤٤	٠.٧٨٩	١٧٠	٠.٨٦٥
١٢	٠.٨٧٥	٣٨	٠.٧٨٨	٦٥	٠.٨٥٧	٩١	٠.٨٦٠	١١٨	٠.٨٠٠	١٤٥	٠.٧٨٧	١٧١	٠.٨٨٦
١٣	٠.٨٧٢	٣٩	٠.٧٩٤	٦٦	٠.٨٤٦	٩٢	٠.٨٨٨	١١٩	٠.٧٩٢	المحور الرابع		١٧٢	٠.٨٩٤
١٤	٠.٨٧٧	٤٠	٠.٧٩٨	٦٧	٠.٨٤٨	٩٣	٠.٨٩١	١٢٠	٠.٧٩٩	١٤٦	٠.٧٩٠	١٧٣	٠.٨٨٦
١٥	٠.٨٦٧	٤١	٠.٧٩٧	٦٨	٠.٨٥٠	٩٤	٠.٩٠١	١٢١	٠.٨٧٢	١٤٧	٠.٨٠٢	١٧٤	٠.٩٠١
١٦	٠.٨٧٣	٤٢	٠.٨١٢	٦٩	٠.٨٨٣	٩٥	٠.٨٩٥	١٢٢	٠.٧٩٢	١٤٨	٠.٨٠٩	١٧٥	٠.٨٩٥
١٧	٠.٨٥٣	٤٣	٠.٨٠٣	٧٠	٠.٨٨٦	٩٦	٠.٨٩٢	١٢٣	٠.٨١٠	١٤٩	٠.٧٨٩	١٧٦	٠.٨٩٢
١٨	٠.٧٩١	٤٤	٠.٧٨٨	٧١	٠.٨٨١	٩٧	٠.٨٩٠	١٢٤	٠.٨٠٠	١٥٠	٠.٧٨٧	١٧٧	٠.٨٩٠
١٩	٠.٨٠٩	٤٥	٠.٨٨٥	٧٢	٠.٨٨٩	٩٨	٠.٨٩٠	١٢٥	٠.٧٩٢	١٥١	٠.٧٩٠	١٧٨	٠.٨٩٠
٢٠	٠.٧٥٢	٤٦	٠.٨٨٨	٧٣	٠.٨٨١	٩٩	٠.٨٨٥	١٢٦	٠.٧٨٥	١٥٢	٠.٧٩٠	١٧٩	٠.٨٨٥
٢١	٠.٨٧٢	٤٧	٠.٨٨٣	المحور الثالث		١٠٠	٠.٨٩٩	١٢٧	٠.٧٦١	١٥٣	٠.٨٠٢	١٨٠	٠.٩٠١
٢٢	٠.٨٧٥	٤٨	٠.٨٨١	٧٤	٠.٨٨٩	١٠١	٠.٨٩٨	١٢٨	٠.٧٨١	١٥٤	٠.٧٩٣	١٨١	٠.٨٩٥
٢٣	٠.٨٨١	٤٩	٠.٨٨٧	٧٥	٠.٨٩٣	١٠٢	٠.٨٩٦	١٢٩	٠.٧٩١	١٥٥	٠.٧٤٠	١٨٢	٠.٨٩٢
٢٤	٠.٨٧٣	٥٠	٠.٨٨٧	٧٦	٠.٨٨٨	١٠٣	٠.٨٩٢	١٣٠	٠.٧٥٢	١٥٦	٠.٧٧٠	١٨٣	٠.٨٤٥
٢٥	٠.٨٨٠	٥١	٠.٨٨٢	٧٧	٠.٨٧٧	١٠٤	٠.٨٨٨	١٣١	٠.٧٦٧	١٥٧	٠.٧٦٤	١٨٤	٠.٨٤٠
٢٦	٠.٨٨٥	٥٢	٠.٨٩٢	٧٨	٠.٨٨٣	١٠٥		١٣٢	٠.٨٠٤	١٥٨	٠.٧٤٦	١٨٥	٠.٨٤٦

قيمة معامل الارتباط عند درجات حرية (٢٨) ومستوى دلالة (٠.٠٥)=٠.٣٦١

جدول (٦)

معاملات ثبات محاور الاستمارة

(ن=٣٠)

المحور	اسم المحور	معامل الثبات
الأول	مفهوم وأهميته مشروعات B.O.O.T في الاستثمار الرياضي"	٠.٩١٥
الثانى	" القواعد الدستورية والقانونية التي تحكم عقود نظام الB.O.OT"	٠.٩٢٧
الثالث	" التكييف القانوني لعقد ال B.O.O.Tفي الاستثمار الرياضي"	٠.٩٣١
الرابع	" القانون الواجب التطبيق علي عقود الB.O.O.T ذات العنصر الدولي والاختصاص القضائي بنظر المنازعات الناشئة عنها"	٠.٩٣٥
	معامل ثبات المقياس الكلى	٠.٩٤٩

- يتضح من الجدولين رقمي (٥ ، ٦) أن قيم معاملات الثبات لعبارات كل محور على حده جاءت جميعها دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (٠.٠٥) وكذلك جاءت جميع معاملات الثبات لكل محور من محاور الاستبيان مع المجموع الكلي للاستبيان دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (٠.٠٥) .

- **المعالجات الإحصائية :-**

- التكرارات .
- النسب المئوية .
- معامل الارتباط .
- كا^{2}
- الثبات بطريقة ألفا كرونباخ

- <u>عرض ومناقشة النتائج</u>

عرض ومناقشة نتائج المحور الأول : مفهوم وأهمية مشروع البوت B.O.O.T في الاستثمار الرياضي

جدول (٧)
التكرارات والنسب المئوية وقيم "كا٢" لاستجابات عينة البحث على عبارات المحور الأول
"مفهوم وأهميته مشروعات B.O.O.T في الاستثمار الرياضي" ن=١٥٠

م	العبارات	مستثمرين				أعضاء مجلس إدارة الأندية				الاتحادات				كا٢
		نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا		
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
	- مفهوم مشروعات الـB.O.O.T في الاستثمار الرياضي :													
١	هو النموذج الذي يتم بمقتضاه استخدام الاستثمارات الخاصة في تمويل البنية الأساسية للاستثمار الرياضي	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤١	٨٢	٩	١٨	٤٧	٩٤	٣	٦	٣.٥٨
٢	التمويل هو حجر الزاوية لمشروعات ال B.O.O.T للاستثمار الرياضي .	٤١	٨٢	٩	١٨	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤٣	٨٦	٧	١٤	٠.٣٠
٣	في هذا النظام ال B.O.O.T تحصل أحد الشركات الخاصة علي مناقصة أنشاء وتشغيل مؤسسة رياضية (نادي – مركز شباب – صالات رياضية – قري أولمبية – ملاعب – استادات رياضية)	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤٧	٩٤	٣	٦	٤٨	٩٦	٢	٤	٥.٢٢
٤	الشركات الخاصة في هذا النظام ال B.O.O.T مسئولة مسئولية كاملة عن تمويل وتصميم المشروع الرياضي وفي فترة المناقصة " بعد عدد من السنوات	٤٧	٩٤	٣	٦	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٣	٨٦	٧	١٤	٢.١٢
٥	تعود غالبية المشروع الاستثماري الرياضي بنظام ال B.O.O.T إلى الحكومة أو الدولة في بعض الحالات	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٨	٩٦	٢	٤	٤٧	٩٤	٣	٦	٣.٨٠
٦	الفترة الزمنية النظام الB.O.O.T لنقل الملكية هي التي تكفل الإيرادات المتولدة عن المشروع الرياضي تغطية ديون الشركة الخاصة وتعويضها بمعدل ربح معقول نظير الجهود والمخاطر	٤٨	٩٦	٢	٤	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٣	٨٦	٧	١٤	٣.٥٠
٧	مصطلح ال B.O.O.T يشير إلى معني الإنشاء "Build" – الملكية "own" – والتشغيل operate ونقل الملكية "transfer" .	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٧	٩٤	٣	٦	٤٥	٩٠	٥	١٠	١.٧٨
٩	نظام ال B.O.O.T يرجع إلى نظام المناقصات في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين .	٤٧	٩٤	٣	٦	٤١	٨٢	٩	١٨	٤٣	٨٦	٧	١٤	٣.٣٧
	- تتضح أهمية مشروعات نظام ال B.O.O.T في الاستثمار الرياضي من خلال :-													
١٠	هذا النظام يقدم فرصة كبيرة لتحقيق التقدم في الدول النامية في المجالات المختلفة ومنها مجال الاستثمار الرياضي .	٤٥	٩٠	٥	١٠	٤٧	٩٤	٣	٦	٤٢	٨٤	٨	١٦	٢.٦٦
١١	يساعد علي تطوير أسواق رأس المال المحلية والتنمية في الاستثمار الرياضي.	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٢	٨٤	٨	١٦	٠.١١
١٢	يتحمل عبء هذه المشروعات القطاع الخاص لتخفيف الأعباء علي ميزانية الدولة .	٤٥	٩٠	٥	١٠	٤٨	٩٦	٢	٤	٤٣	٨٦	٧	١٤	٢.٩٩
١٣	يحقق العقد في هذا النظام ضمان للدولة في سيطرتها الإستراتيجية علي المشروعات الاستثمارية الرياضية والعامة.	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤١	٨٢	٩	١٨	٠.٣٠
١٤	تظل الملكية علي ذمة الدولة طوال مدة العقد ولا يكون للمستثمر إلا حق الإستغلال الذي ينتهي بانتهاء مدة العقد ثم يعود المشروع بأصوله إلى الحكومة او الجهة المالكة.	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤٧	٩٤	٣	٦	٤٧	٩٤	٣	٦	٣.٩٤

م	العبارات	مستثمرين				أعضاء مجلس إدارة الأندية				الاتحادات				كا٢
		نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا		
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
١٥	مساعدة الدولة علي النمو السريع في المشروعات لزيادة المكان	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٦	٩٢	٤	٨	١,١٤
١٦	مساعدة الدولة علي انشاء وصيانة مشروعات للتنمية الاقتصادية الإجتماعية والرياضية .	٤١	٨٢	٩	١٨	٤٥	٩٠	٥	١٠	٤٨	٩٦	٢	٤	٥,١٨
١٧	الاحتياج إلى تكنولوجيا حديثه لهذه المشروعات الاستثمارية الرياضية.	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٩	٩٨	١	٢	٦,٠٢
١٨	عجز ميزانية المدفوعات في الدولة لتنميه الاستثمار في الرياضة.	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤٥	٩٠	٥	١٠	٤٧	٩٤	٣	٦	٢,٦٦
١٩	توزيع المخاطر واعباء المشروعات علي القطاع الخاص بخفض من عجز الموازنة الحكومية لتلبية احتياجات الاستثمار الرياضي .	٤٤	٨٨	٦	١٢	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤٩	٩٨	١	٢	٥,٧٨
٢٠	يعد هذا النظام جذاباً لرأس المال الخاص للإستثمار الرياضي .	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤٥	٩٠	٥	١٠	١,٠٠
٢١	هو احد أساليب التمويل FINANCE - والدولة والحكومة لها دور اساسي كمتعاقد في هذا النظام .	٤٠	٨٠	١٠	٢٠	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٩	٩٨	١	٢	٧,٩٥
٢٢	هو شكل من أشكال تمويل المشاريع الاستثمارية الرياضية " Project finance "	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤١	٨٢	٩	١٨	٤٥	٩٠	٥	١٠	١,٣٣
٢٣	تطوير وتفعيل دور أسواق المال ورأس المال في الاستثمار الرياضي.	٤٥	٩٠	٥	١٠	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤٧	٩٤	٣	٦	٢,٦٦
٢٤	يعد أفضل نظام حاليا من الخصخصة لمشروعات البنية الأساسية في الاستثمار الرياضي .	٤٠	٨٠	١٠	٢٠	٤١	٨٢	٩	١٨	٤٣	٨٦	٧	١٤	٠,٦٥
٢٥	يخلق نظام مرجعي للمقارنة من القطاع الخاص بالمشروعات الحكومية القائمة أو المزمع إقامتها (أسلوب المقارنة المرجعية Benchmarking) .	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤٨	٩٦	٢	٤	٤,١١
٢٦	تحسين قدرة الحكومة علي الأنفاق والاقتراض مستقبلا.	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤٧	٩٤	٣	٦	٤٣	٨٦	٧	١٤	٢,٦٥
٢٧	توزيع المخاطر المحتملة والمتوقعة بالمشروع علي القطاع الخاص بدلاً من الحكومة.	٤٠	٨٠	١٠	٢٠	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٧	٩٤	٣	٦	٤,٢٧
٢٨	التغلب علي تأجيلات الحكومة للمشروعات الاستثمارية الرياضية.	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٨	٩٦	٢	٤	٤٣	٨٦	٧	١٤	٣,٥٠
٢٩	خفض معدلات أنشاء المشروعات الرياضية باستخدام رأس المال الخاص وخبراته وتقنياته الحديثة.	٤٤	٨٨	٦	١٢	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٥	٩٠	٥	١٠	٠,٣٨
- من مزايا مشروعات B.O.O.T في الاستثمار الرياضي :														
٣٠	توفير مصادر جديدة لتمويل مشروعات البنية الأساسية بما يقلل من الأنفاق الحكومي.	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٥	٩٠	٥	١٠	٠,٨١
٣١	التعجيل بإنشاء مشروعات التنمية المستدامة في مجال التربية البدنية والرياضة .	٤١	٨٢	٩	١٨	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤٣	٨٦	٧	١٤	٠,٣٠
٣٢	الاستفادة من خبرة القطاع الخاص في أنشاء مشروعات البنية الأساسية وإدارتها قبل انتقالها إلى الدولة .	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤٧	٩٤	٣	٦	٤٨	٩٦	٢	٤	٥,٢٢
٣٣	المساهمة في نقل تكنولوجيا جديدة إلى الدولة المضيفة .	٤٧	٩٤	٣	٦	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٣	٨٦	٧	١٤	٢,١٢
٣٤	المساهمة في تدريب العاملين المحليين علي أساليب فنية وتكنولوجيا جديدة	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٨	٩٦	٢	٤	٤٧	٩٤	٣	٦	٣,٨٠
٣٥	احتفاظ الحكومة بالسيطرة الإستراتيجية علي المشروع الذي يتم أنشاؤه والذي ستؤول إلى الدول بعد انتهاء مدة التعاقد مع الشركة المنفذة .	٤٨	٩٦	٢	٤	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٣	٨٦	٧	١٤	٣,٥٠
٣٦	وجود ٢٧ مشروعاً لأشكال مشروعات B.O.O.T تختلف باختلاف الهدف منه .	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٧	٩٤	٣	٦	٤٥	٩٠	٥	١٠	١,٧٨

قيمة كا٢ الجدولية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) = ٥.٩٩

- يتضح من جدول رقم (٧) والمتعلق بمفهوم وأهمية مشروعات B.O.O.T في الاستثمار الرياضي أن قيم (كا٢) المحسوبة أقل من القيمة الجدولية في جميع عبارات المحور فيما عدا العبارتين أرقام (١٧، ٢١) فجاءت قيم (كا٢) المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية وكانت دالة عند مستوى معنوية (٠.٠٥) ففي العبارة رقم (١٧) جاءت نسبة اتفاق الفئة الثالثة (٩٨%) يليها الفئة الثانية (٨٦%) ثم الفئة الأولي (٨٤%) ، وفي العبارة (٢١) بلغت نسبة اتفاق الفئة الثالثة (٩٨%) ثم الفئة الثانية (٨٦%) وأخيراً الفئة الأولى (٨٠%).

- كما يتضح من الجدول رقم (٧) أن آراء عينة البحث (الأندية، اتحادات ،المستثمرين) أشارت بالموافقة على العبارات الخاصة بمفهوم مشروعات الB.O.O.T بنسبة تراوحت بين (٨٢% : ٩٦%) وأكدت الآراء أن أكثر المفاهيم أهمية لعينة البحث في نظام ال B.O.O.T أن تحصل أحد الشركات الخاصة علي مناقصة أنشاء وتشغيل مؤسسة رياضية (نادي -- مركز شباب – صالات رياضية – قري أولمبية – ملاعب – إستادات رياضية) ، و عودة غالبية المشروع الاستثماري الرياضي بنظام B.O.O.T إلى الحكومة أو الدولة في بعض الحالات ، وهو النموذج الذي يتم بمقتضاه استخدام استثمارات الخاص في تمويل البنية الأساسية للاستثمار الرياضي حيث جاءت نسبة الموافقة (٩٦%) ، (٩٤%) علي التو إلى ، أما عن أهمية مشروعات B.O.O.T في الاستثمار الرياضي فأكدت آراء عينة البحث علي هذه الأهمية حيث تراوحت ما بين (٨٠% - ٩٨%) وكان أكثر البنود تأكيداً هي الاحتياج إلى تكنولوجيا حديثه لهذه المشروعات الاستثمارية الرياضية، توزيع المخاطر وأعباء المشروعات علي القطاع الخاص بخفض من عجز الموازنة الحكومية لتلبية احتياجات الاستثمار الرياضي ، هو أحد أساليب التمويل Finance - والدولة والحكومة لها دور أساس كمتعاقد في هذا النظام بنفس النسبة (٩٨%).

- ويري الباحثون أن عينة البحث (الأندية، اتحادات ،المستثمرين) علي وعي بمفهوم وأهمية مشروعات ال B.O.O.T في الاستثمار الرياضي وكان هناك تأكيد علي بعض العبارات من قبل عينة البحث التي توضح أهمية هذه النقاط وتأثيرها ودورها الفعال في الاستثمار الرياضي ، نظراً للاحتياج إلى الإمكانات المادية والتكنولوجيا الحديثة لهذه المشروعات الاستثمارية الرياضية ولعجز ميزانية الدولة لسد احتياجات هذه المشروعات فتتجه لتوزيع أعباء المشروعات على القطاع الخاص.

وفي هذا الصدد يؤكد حسن احمد الشافعي (٢٠٠٧) أن مفهوم مشروعات نظام B .O.O.T في الاستثمار الرياضي هو النموذج الذي يتم بمقتضاه استخدام القطاع الخاص في تمويل البنية الأساسية للاستثمار الرياضي. (٦: ٥١)

ويري Curry.S. And Weiss (١٩٩٣) ، Pringle, J (٢٠٠١) أن مصطلح الـ B.O. O.T يشير إلى معني الإنشاء الملكية والتشغيل ونقل الملكية ، وتعود غالبية المشروع الاستثماري بنظام الـ B .O.O.T إلى الحكومة أو الدولة في بعض الحالات . (٣٣: ٣٧٦)، (٣٥: ٤٠-٤١)

بينما يوضح حسن احمد الشافعي (٢٠٠٦) أهمية مشروعات نظام الـ B . O . O. T في الاستثمار الرياضي أنه يعد نظاما جاذباً لرأس المال الخاص للاستثمار الرياضي وأحد أساليب التمويل وأفضل نظام حالي من الخصخصة لمشروعات البنية الأساسية في الاستثمار الرياضي ، توزيع المخاطر وأعباء المشروعات علي القطاع الخاص بخفض من عجز الموازنة الحكومية لتلبية احتياجات الاستثمار الرياضي. (٥: ٢٩)

- المحور الثاني / القواعد الدستورية والقانونية التي تحكم عقود نظام ال B.O.OT

جدول (٨)
التكرارات والنسب المئوية وقيم "كا٢" لاستجابات عينة البحث على عبارات المحور الثاني
" القواعد الدستورية والقانونية التي تحكم عقود نظام الB.O.OT" ن=١٥٠

م	العبارات	مستثمرين				أعضاء مجلس إدارة الأندية				الاتحادات				كا٢
		نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا		
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
	- القواعد الدستورية المنظمة لعقود B.O.OT تنقسم إلى :-													
٣٧	- أن دستور ١٩٧١ لم يخطر الخصخصة بنص صريح والأخذ بنظام الخصخصة لا يخالف الدستورية ولا بالإخلال بالمبادئ الاقتصادية في الدستور .	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٢	٨٤	٨	١٦	٠,١١
٣٨	- عدم مخالفة قانون قطاع الأعمال رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الدستور المصري	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤٥	٩٠	٥	١٠	٤٣	٨٦	٧	١٤	٠,٨١
٣٩	- الاستثمار بمختلف صوره ليس إلا أموالا تتدفق وسواء عبأتها الدولة أو كونها القطاع الخاص فانها تتكامل فيها بينهما.	٤٠	٨٠	١٠	٢٠	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤١	٨٢	٩	١٨	٠,٢٧
	- القواعد التشريعية المنظمة لعقود B.O.OT تنقسم إلى :-													
٤٠	- التشريعات الخاصة بتنظيم منح الامتياز في ظل نظام ال B.O.O.T .	٤٧	٩٤	٣	٦	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٣	٨٦	٧	١٤	٢,١٢
٤١	- تعقيب عن التشريعات الخاصة بتنظيم منح الامتياز نظام ال B.O.O.T .	٤٠	٨٠	١٠	٢٠	٤١	٨٢	٩	١٨	٤٧	٩٤	٣	٦	٤,٥٨
٤٢	- التشريعات الخاصة بتنظيم منح الامتياز في ظل نظام ال B.O.O.Tهي :-	٤١	٨٢	٩	١٨	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤٣	٨٦	٧	١٤	٠,٣٠
٤٣	- قانون رقم ١٠٠ لسنه ١٩٩٦ المعدل للقانون رقم ١٩٧٦ بشأن هيئة كهرباء مصر .	٤٠	٨٠	١٠	٢٠	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤٨	٩٦	٢	٤	٦,٠٠*
٤٤	- يجوز منح التزامات المرافق العامة للمستثمرين المحليين ولأجانب لإنشاء وإدارة تشغيل وصيانة توليد الكهرباء .	٤١	٨٢	٩	١٨	٤٤	٨٨	٦	١٢	٤٣	٨٦	٧	١٤	٠,٧٥
٤٥	- قانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٩٦ في شأن تعديل بعض أحكام لقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة.	٤٧	٩٤	٣	٦	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤٧	٩٤	٣	٦	٣,٩٤
٤٦	- قانون رقم(٣)لسنة ١٩٩٧ في شأن منح التزام المرافق العامة لإنشاء وإدارة واستغلال مطارات وارضي النزول .	٤٦	٩٢	٤	٨	٤٠	٨٠	١٠	٢٠	٤٣	٨٦	٧	١٤	٢,٩٩
٤٧	- قانون رقم (١)لسنة ١٩٩٦ المعدل بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٨ بشأن انشاء وإدارة وتشغيل الموانى والبحرية .	٤٨	٩٦	٢	٤	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٥	٩٠	٥	١٠	٢,٩٩
	- تعقيب عن التشريعات الخاصة بتنظيم منح الامتياز نظام البوت B.O.O.T:													
٤٨	- هذه القوانين صدرت لموضوعات جزئية وليست شاملة لنظام البوت B.O.O.T	٤٦	٩٢	٤	٨	٤٠	٨٠	١٠	٢٠	٤٥	٩٠	٥	١٠	٣,٧٤
٤٩	- هذه القوانين جميعها أجازت منح التزامات المرافق العامة لمدة تزيد علي ثلاثين عاما.	٤٨	٩٦	٢	٤	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤,١١
٥٠	- في قانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ في مادة (١) ذهب إلى إمكان إطالة المدة إلى تسعة وتسعين عاما وهذا يسمح بتجديد منح الامتياز لذات المستثمر.	٤٩	٩٨	١	٢	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤٢	٨٤	٨	١٦	٦,٥٠*
٥١	- ضرورة مراعاة تحديد المدة بفترة مقبلة .	٤٦	٩٢	٤	٨	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٣	٨٦	٧	١٤	١,١٤

قيمة كا٢ الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) = ٥,٩٩

م	العبارات	مستثمرين				أعضاء مجلس إدارة الأندية				الاتحادات				كا٢
		نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا		
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
٥٢	في قانون ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ تنص المادة (٣) على "لا يجوز أن تتجاوز حصة الملتزم لسنوية في صافي أرباح استغلال المرفق عشرة في المائة من رأس المال المرخص به وذلك بعد خصم مقابل استهلاك رأس المال.	٤٧	٩٤	٣	٦	٤٠	٨٠	١٠	٢٠	٤١	٨٢	٩	١٨	٤.٥٨
٥٣	عدم وجود قانون خاص بمنح الامتياز بدلا من الاكتفاء بموافقة مجلس الوزراء على المنح أو الترخيص .	٤٨	٩٦	٢	٤	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤١	٨٢	٩	١٨	٥.١٨
٥٤	وضع شروط قانونية عند اختيار المستثمر من القطاع الخاص	٤٦	٩٢	٤	٨	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٢	٨٤	٨	١٦	١.٥٧
٥٥	اقتصرت التشريعات على الإشارة إلى إلتزامات المرافق والأشغال العامة ولم تتطرق إلى مختلف المشروعات الاقتصادية العامة والتربية البدنية والرياضية .	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٠	٨٠	١٠	٢٠	٤٢	٨٤	٨	١٦	٠.٦٧
٥٦	ضرورة وضع قانون خاص بهذا النظام يتولى كافة الجوانب الخاص بالفلسفة التمويلية والاقتصادية والاجتماعية لمشروعات البوت B.O.OT	٤٦	٩٢	٤	٨	٤٠	٨٠	١٠	٢٠	٤٣	٨٦	٧	١٤	٢.٩٩
	- القواعد العامة في القانون التي تنظيم علاقات عقد ال B.O.O.Tهي :-													
٥٧	- عقود البوت B.O.OT من عقود القانون الخاص	٤٦	٩٢	٤	٨	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤٠	٨٠	١٠	٢٠	٢.٩٨
	- تنقسم عقود القانون الخاص إلى عدة تقسيمات هي :													
٥٨	من حيث التنظيم التشريعي :- (عقود مسماه وغير مسماه)	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٠	٨٠	١٠	٢٠	٤٢	٨٤	٨	١٦	٠.٦٧
٥٩	من حيث شروط تكوينية :- (رضائية – شكلية – عينية)	٤٨	٩٦	٢	٤	٤١	٨٢	٩	١٨	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤.٩٢
٦٠	من حيث الاثر :- ملزم للجانبين– لجانب واحد	٤٨	٩٦	٢	٤	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٠	٨٠	١٠	٢٠	٥.٩١
٦١	من حيث طبيعة العقد :- محددة – احتمالية .	٤٧	٩٤	٣	٦	٤١	٨٢	٩	١٨	٤١	٨٢	٩	١٨	٣.٩٩
٦٢	من حيث تنفيذ العقد :- فورية – زمنية .	٤٦	٩٢	٤	٨	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤٣	٨٦	٧	١٤	١.٥٧
	الصفات التي يصف بها القانون العقد هي :-													
٦٣	عقد ال B.O.OT من العقود غير المسماة .	٤٥	٩٠	٥	١٠	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٢	٨٤	٨	١٦	٠.٨١
٦٤	عقد ال B.O.OT من العقود الرضائية التي لا تحتاج شكل خاص لإبرامها .	٤٧	٩٤	٣	٦	٤٤	٨٨	٦	١٢	٤٢	٨٤	٨	١٦	٢.٥٢
٦٥	عقد ال B.O.OT من العقود الزمنية، الزمن عنصر جوهريا فية بعكس الفوري .	٤٨	٩٦	٢	٤	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤.١١
٦٦	عقد ال B.O.OT ملزم للجانبين .	٤٦	٩٢	٤	٨	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٤	٨٨	٦	١٢	٠.٩٣
٦٧	عقد ال B.O.OT يقف وسط بين العقد المحدد والاحتمالي .	٤٨	٩٦	٢	٤	٤١	٨٢	٩	١٨	٤٢	٨٤	٨	١٦	٥.١٨
٦٨	قد يكون العقد محددا عندما تلتزم الجهة المتعاقدة مع شركة المشروع بشراء الخدمة من الشركة بقيمة معينة	٤٦	٩٢	٤	٨	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤٣	٨٦	٧	١٤	١.٥٧
٦٩	قد يكون العقد احتماليا عندما يترك لشركة المشروع استغلال المشروع وبيع الخدمة حسب ظروف السوق.	٤٧	٩٤	٣	٦	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤١	٨٢	٩	١٨	٣.٣٧

قيمة كا٢ الجدولية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) = ٥.٩٩

م	العبارات	مستثمرين				اعضاء مجلس إدارة الأندية				الاتحادات				كا٢
		نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا		
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
	- خضوع عقد الB.O.O.T للقواعد العامة في نظرية الالتزام فهو من العقود غير المسماة يخضع للقواعد العامة في نظرية الإلتزامات وأهمها مبدأ سلطات الإرادة – أي أن الإرادة وحدها تكفي لإنشاء الالتزام " فتوافق إرادتين كاف لإبرام العقد " يترتب علي مبدأ توافق الإرادتين الأتي :-													
٧٠	- الحرية التعاقدية	٤٨	٩٦	٢	٤	٤٠	٨٠	١٠	٢٠	٤٠	٨٠	١٠	٢٠	٦.٨٢*
٧١	- احترام مشيئة العاقدين	٤٧	٩٤	٣	٦	٤١	٨٢	٩	١٨	٤٢	٨٤	٨	١٦	٣.٥٨
٧٢	- تنفيذ الإلتزامات كما أرادها العاقدين	٤٠	٨٠	١٠	٢٠	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٢	٨٤	٨	١٦	٠.٦٧
٧٣	= مبدأ تنفيذ الالتزام بحسب النية :أي ما يستلزمه شرف التعامل ونزاهته وفقا للعرف والعدالة لطرفي العقد .	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤٠	٨٠	١٠	٢٠	٠.٦٧

قيمة كا٢ الجدولية عند مستوى دلالة درجات حرية (٢) ومستوى دلالة (٠.٠٥) = ٥.٩٩

- يتضح من الجدول رقم (٨) والمتعلق بالقواعد الدستورية والقانونية التي تحكم عقود نظام ال B.O.OT أن قيم (كا٢) المحسوبة أقل من القيمة الجدولية في جميع عبارات المحور فيما عدا العبارات أرقام (٤٣، ٥٠، ٧٠) فجاءت قيم (كا٢) المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية ودالة عند مستوى دلالة (٠.٠٥) ، ورغم أن الفئات الثلاث كانت نسب الاتفاق على العبارات (٨٠%) فأكثر تقريباً في الاستجابة بالموافقة على ما جاء بالعبارات إلا أنه في العبارة رقم (٤٣) جاءت نسبة اتفاق الفئة الثالثة (٩٦%) يليها الفئة الثانية (٨٤%) ثم الفئة الأولي (٨٠%) ، وكذلك للعبارة (٥٠) الفئة الثانية والثالثة بنفس النسبة (٨٤%) وأخيراً الفئة الأولى (٩٨%) ، وأيضا العبارة (٧٠) الفئة الثانية والثالثة بنفس النسبة (٨٠%) وأخيراً الفئة الأولى (٩٦%) .

- كما يتضح من الجدول رقم (٨) وفيما يخص القواعد الدستورية المنظمة لعقود الـ B.O.OT أن آراء عينة البحث (الأندية،اتحادات،المستثمرين) أشارت بالموافقة بنسبة تراوحت بين (٨٢% :٩٠%) وأكدت الآراء أن القواعد الدستورية المنظمة لعقود B.O.OT تنقسم إلى أن دستور (١٩٧١) لم يحظر الخصخصة بنص صريح ولا يخالف الدستور وقانون قطاع الأعمال رقم ٢٠٣ لسنة (١٩٩١) وجود الخصخصة في الاقتصاد الحر المعاصر .بينما جاءت آراء عينة البحث ايجابية فيما يتعلق بالقواعد التشريعية المنظمة لحقوق الـ B.O.O.T بنسبة تراوحت بين (٨٠% : ٩٦%) خاصة بتنظيم منح الامتياز "قانون رقم ١٠٠ لسنة (١٩٩٦) ، واتفقت أيضا آراء عينة البحث بنسبة تراوحت بين (٨٢% : ٩٦%) على عدم وجود قانون خاص يمنح الامتياز بدلا من الاكتفاء بموافقة مجلس الوزراء علي منح أو ترخيص المشروعات بنظام الـ B.O.O.T بينما أكدت الآراء بنسبة تراوحت بين (٨٢% :٩٦%) بأن الصفات التي يصف بها القانون عقود الـ B.O.O.T هي : أنها من العقود غير المسماة – من العقود الرضائية - العقود الزمنية – عقد ملزم للجانبين - عقد يقف وسط بين العقد المحدد والاحتمالي وهو من العقود غير المسماة والإلتزامات

التي يخضع لها هي القواعد العامة في نظرية الإلتزامات "يخضع لمبدأ سلطات الإرادة " " يخضع لمبدأ تنفيذ الالتزام بحسن النية "

- ويري الباحثون أن عينة البحث (الأندية ، اتحادات ، المستثمرين) علي وعي بالقواعد الدستورية والقانونية التي تحكم عقود نظام ال B.O.OTوكان هناك تأكيد علي بعض العبارات من قبل عينة البحث التي توضح أن تحقيق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي في الدولة نتيجة لنجاح المشروعات الممولة ذاتياً بأسلوب عقود البناء والتشغيل والتحويل فأن كثيراً من الدول أصبحت تعتمد عليه ولاسيما في معرض تنفيذ خططها الاستثمارية وهو ما كان محفزاً لها على وضع الضوابط والقوانين والنظم التي تكفل لها تطبيق هذا النظام العقدي تطبيقاً صحيحاً من خلال القواعد العامة في القانون المصري التي تنظم علاقات عقد الـ B .O.O.T متضمنة (التشريعات الخاصة بمنح الامتياز- التعقيب عن التشريعات الخاصة بمنح الامتياز- الصفات التي يصف بها القانون العقد)، واتضح للباحثين أن التشريعات لم تتطرق إلى المشروعات الاقتصادية في التربية البدنية والرياضة، مما يؤدي لانعكاسات سلبية علي مستوي الاستثمار في المجال الرياضي.

- ويؤكد في هذا الصدد كل من احمد شرف الدين (٢٠٠١) ،رشدي صالح عبد الفتاح صالح (٢٠٠٠) أنه نتيجة نجاح المشروعات الممولة ذاتياً بأسلوب عقود البناء والتشغيل والتحويل فأن كثيراً من الدول أصبحت تعتمد عليها مما دفعها *لوضع الضوابط والقوانين التي تكفل لها تطبيق هذا النظام العقدي تطبيقاً صحيحاً الأمر الذي ادى في النهاية إلى كثرة* المشاريع المتعلقة بالبنية الأساسية والسياحية والخدمية ، التي تستخدم فيها تقنية التعاقد بطريق البناء والتشغيل والتحويل .(٣: ٢٧) ، (٩:٩)

بينما يشير سمير محمد عبد العزيز، إسماعيل رجب شكري،رجب العشماوي (٢٠٠٣) إلى أن الوضع القانوني للعقد يمثل العنصر الأساسي لنجاحه وعدم وضوح المبادئ التي تنظمه يؤثر ذلك على العقد ويضعفه من الناحية القانونية . (١٢: ٤٤)

- المحور الثالث / التكييف القانوني لعقد ال B.O.O.Tفي الاستثمار الرياضي:

جدول (٩)

التكرارات والنسب المئوية وقيم "كا٢" لاستجابات عينة البحث على المحور الثالث " التكييف القانوني لعقد ال B.O.O.Tفي الاستثمار الرياضي" ن= ١٥٠

م	العبارات	مستثمرين				أعضاء مجلس إدارة الأندية				الاتحادات				كا٢
		نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا		
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
	- مفهوم التكييف القانوني لعقد ال B.O.O.Tفي الاستثمار الرياضي													
٧٤	- التكييف القانوني لعقد B.O.OT في الاستثمار الرياضي – يعني رد العقد إلى نظام قانوني معين	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤٢	٨٤	٨	١٦	٣٩	٧٨	١١	٢٢	٠,٨١
٧٥	- ويحدد طبيعة الحقوق والإلتزامات الناشئة عنه والقانون الذي يحكمه	٤٠	٨٠	١٠	٢٠	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٠	٨٠	١٠	٢٠	٠,٨١
٧٦	- والنظام القضائي الذي تخضع له المنازعات الناشئة عنه	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٠	٨٠	١٠	٢٠	٣٩	٧٨	١١	٢٢	١,١٤
	- هناك آراء فقهية علي حقيقة التكييف القانوني لعقود الB.O.O.T هي:-													
٧٧	- عقد من العقود الإدارية	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٢	٨٤	٨	١٦	٠,١١
٧٨	- عقد من العقود المدنية	٤٧	٩٤	٣	٦	٤١	٨٢	٩	١٨	٤٣	٨٦	٧	١٤	٣,٣٧
٧٩	- عقد من العقود التجارية	٤١	٨٢	٩	١٨	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤١	٨٢	٩	١٨	٠,٠٩
	- التكييف القانوني لعقد الB.O.O.T من العقود الإدارية ويرجع إلى :-													
٨٠	- هي نظام الامتياز القديم في صورة جديدة	٤١	٨٢	٩	١٨	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٧	٩٤	٣	٦	٣,٣٧
٨١	- عقد الامتياز يعقد عقداً إداريا بطبيعة ومن أهم العقود الإدارية	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤٤	٨٨	٦	١٢	٤٣	٨٦	٧	١٤	٠,٣٣
٨٢	- حق الإدارة في الرقابة والتوجيه وفسخ العقد بالتالي فهو عقداً إداريا	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤٨	٩٦	٢	٤	٤,٥٥
	- تتوافر فيه العناصر الثلاثة المميزة للعقد الإداري هي :													
٨٣	- إبرامه شخص من أشخاص القانون العام	٤٤	٨٨	٦	١٢	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٧	٩٤	٣	٦	١,٨٢
٨٤	- متصل بنشاط مرفق عام	٤٠	٨٠	١٠	٢٠	٤٠	٨٠	١٠	٢٠	٤٣	٨٦	٧	١٤	٠,٨١
٨٥	- إدارة تأخذ بأساليب القانون العام .	٤٠	٨٠	١٠	٢٠	٤١	٨٢	٩	١٨	٤٥	٩٠	٥	١٠	٢,٠٨
٨٦	- من شروط استثنائية غير مألوفة في روابط القانون الخاص .	٤١	٨٢	٩	١٨	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٣	٨٦	٧	١٤	٠,٤١
٨٧	- القرارات التي تستهدف الاستثمار قد تصطدم بسلطة الإدارة التقديرية .والرأي المعارض لك أن شروط العقد الإداري قد لا تتوافر في عقد B.O.O.Tومن ثم لا تتوافر فيه أركان عقد التزام المرفق العام	٤٥	٩٠	٥	١٠	٤١	٨٢	٩	١٨	٤٥	٩٠	٥	١٠	١,٩٣
٨٨	- والرأي القائل بأن هذه العقود ليست إدارية وضمها تحت القانون الخاص لعدم توافر الشروط المميزة للعقد الإداري لنفي الطبيعة الإدارية .	٤٠	٨٠	١٠	٢٠	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤٢	٨٤	٨	١٦	٠,٣٧

قيمة كا٢ الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) = ٥,٩٩

م	العبارات	مستثمرين				أعضاء مجلس إدارة الأندية				الاتحادات				كا٢
		نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا		
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
	- المعايير المميزة للعقد الإداري كما حدده الفقه الإداري الفرنسي والمصري هي:-													
٨٩	- وجود الإدارة طرفا في العقد	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٣	٨٦	٧	١٤	٠,١١
٩٠	- اتصال العقد بمرفق عام يتعلق بإدارة أو تنظيم أو استغلال المرفق العام	٤٠	٨٠	١٠	٢٠	٤٤	٨٨	٦	١٢	٤١	٨٢	٩	١٨	١,٢٥
٩١	- إتباع أساليب القانون العام يتضمن العقد شروطا غير مألوفة في القانون الخاص .	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤٢	٨٤	٨	١٦	٠,١٠
٩٢	- عقود الB.O.O.T قد لا تتصل بمرفق عام وإنما تتعلق بمشروعات أخري "استثمارية " لا علاقة لها بالمرفق العام . المرفق العام هو نشاط تمارسه جماعة عامة لهدف إشباع حاجه من الحاجات التي تحقق الصالح العام .	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤٣	٨٦	٧	١٤	٠,١١
٩٣	- استعمال جهة الإدارة للشروط الاستثنائية غير المألوفة في عقود القانون الخاص .	٤٧	٩٤	٣	٦	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤١	٨٢	٩	١٨	٣,٣٧
	- الشروط غير المألوفة في عقود القانون الخاص هي :-													
٩٤	- امتيازات للإدارة دون المتعاقد الأخر .	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٢	٨٤	٨	١٦	٠,١١
٩٥	- تعطي للمتعاقد مع الإدارة سلطات استثنائية	٤١	٨٢	٩	١٨	٤٨	٩٦	٢	٤	٤٢	٨٤	٨	١٦	٥,١٨
٩٦	- جعل الاختصاص للقضاء الإداري .	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤٤	٨٨	٦	١٢	٤٢	٨٤	٨	١٦	٠,٤٣
	- يختلف عقد الB.O.O.T عن عقد امتياز المرفق العام في الآتي :-													
٩٧	- يتفقان من الناحيتين المالية والفنية هو إسناد إدارة المرفق وتشغيل إلى القطاع الخاص ويتحمل المسئولية كاملة عن التمويل على أن تظل الملكية خالصة للجهة الإدارة .	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤١	٨٢	٩	١٨	٠,٤١
٩٨	- عقد الB.O.O.T أوسع وأشمل مجالا عن عقد امتياز المرفق العام	٤٤	٨٨	٦	١٢	٤٥	٩٠	٥	١٠	٤٠	٨٠	١٠	٢٠	٢,٣٣
٩٩	- تظل الملكية في نظام الB.O.O.T للقطاع الخاص مع وعد ملزم بنقل الملكية في نهاية مدة الاتفاق إلى الدولة وهذا لا يتحقق في عقد الامتياز للمرفق العام .	٤٠	٨٠	١٠	٢٠	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٢	٨٤	٨	١٦	٠,٦٧
١٠٠	يختلف عقد الB.O.O.T عن عقد امتياز المرفق العام- من حيث الطبيعة القانونية من حيث شروط العقد. من حيث الطبيعة القانونية.	٤١	٨٢	٩	١٨	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤٣	٨٦	٧	١٤	٠,٣٠
١٠١	- عقد الامتياز إداري للقضاء الإداري	٤٥	٩٠	٥	١٠	٤٨	٩٦	٢	٤	٤١	٨٢	٩	١٨	٥,١٨
١٠٢	- وعقد الB.O.O.T خالص يخضع للقانون المدني أو التجاري ويختص به القضاء العادي	٤٠	٨٠	١٠	٢٠	٤٤	٨٨	٦	١٢	٤٢	٨٤	٨	١٦	١,١٩
	- من حيث شروط عقد الامتياز نوعين :													
١٠٣	- شروط تعاقدية " العقد شريعة المتعاقدين "	٤٧	٩٤	٣	٦	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٢	٨٤	٨	١٦	٢,٦٥
١٠٤	- شروط لائحية : هي الشروط التي تملك الإدارة تعديلها في أي وقت.	٤١	٨٢	٩	١٨	٤٦	٩٢	٤	٨	٤٧	٩٤	٣	٦	٤,٣٤
م	العبارات	مستثمرين				أعضاء مجلس إدارة الأندية				الاتحادات				كا٢

		نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا		
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
	- التكييف القانون العقد الB.O.O.T من العقود المدنية ويتضح في الاتي :-													
١٠٥	- من عقود القانون الخالص ومن ثم تخضع لقواعد القانون المدني أو القانون التجاري والاختصاص للقضاء العادي	٤١	٨٢	٩	١٨	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤٨	٩٦	٢	٤	٥,١٨
١٠٦	- جميع عقود الB.O.O.T تقدم على مبدأ أن العقد شريعة المتعاقدين ويسودها مبدأ سلطان الإدارة ولهذا تعد من عقود القانون الخالص.	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤٧	٩٤	٣	٦	٤٣	٨٦	٧	١٤	٢,٦٥
١٠٧	- الصفة الاقتصادية لعقد الB.O.O.T صورة حديثة من صور تمويل المشروعات يقوم القطاع الخالص أو المستثمر بإنشاء المشروع المتعاقد عليه وتمويله بمقتض قوانين حديثة خاصة في المجالات المختلفة .	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٧	٩٤	٣	٦	٢,٦٥
١٠٨	- جري العمل بأن يوضع أطراف التعاقد في عقدهم عقد مدني وليس إداريا.	٤٠	٨٠	١٠	٢٠	٤٨	٩٦	٢	٤	٤٣	٨٦	٧	١٤	٥,٩١
١٠٩	- يري البعض بأن عقود الB.O.O.T ذات طبيعة خالص – تكييف كل عقد علي حده	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٥	٩٠	٥	١٠	٠,٤٨
١١٠	- في فرنسا تعد عقودا إدارية وفي مصر عقودا مدنية تخضع لقواعد القانون المدني "هذا الراي هو الرأي الراجح في مصر "	٤٦	٩٢	٤	٨	٤٧	٩٤	٣	٦	٤٣	٨٦	٧	١٤	٢,٠٥
	- التكييف القانوني لعقد الB.O.O.T من العقود التجارية يتضح في الاتي :-													
١١١	- الرأي الراجح ذهب أن عقود الB.O.O.T من عقود القانون الخالص " المدنية التجارية "	٤٦	٩٢	٤	٨	٤٧	٩٤	٣	٦	٤٢	٨٤	٨	١٦	٣,١١
١١٢	- المقصود بالعقد التجاري هو العقد الذي يجريه التاجر إذا كان متصلا بحرفته التجاري أو الذي ينشي في ذمة احد طرفية أو ذمة طرفية معا إلتزامات تجاريا .	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٢	٨٤	٨	١٦	٠,١١
	- المعايير التي تميز الأعمال التجارية والمدنية هي: -													
١١٣	- في النظرية التقليدية – معيار التفرقة هو المضاربة – التداول – المشروع – الحرفة التجارية أو المقاولة	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤٢	٨٤	٨	١٦	٣٩	٧٨	١١	٢٢	٠,٨١
١١٤	- في النظرية الحديثة السائدة – معيار التجارية – علاقات قانونية ذات طابع اقتصادي سواء كانت عقدية أو غير عقدية	٤٠	٨٠	١٠	٢٠	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٠	٨٠	١٠	٢٠	٠,٨١
١١٥	- الأعمال التجارية بطريقة الاحتراف نصف عليها المادة الخامسة من القانون التجاري الجديد في ستة عشر فقرة	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٠	٨٠	١٠	٢٠	٣٩	٧٨	١١	٢٢	١,١٤
	- شروط العمل التجاري أو الاحتراق أو المقارنة هي :-													
١١٦	- تكرار العمل بصورة مستمرة	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٢	٨٤	٨	١٦	٠,١١
١١٧	- من خلال تنظيم مهني	٤٧	٩٤	٣	٦	٤١	٨٢	٩	١٨	٤٣	٨٦	٧	١٤	٣,٣٧
١١٨	- ممارسة العمل في شكل مشروع منظم يتوافر معه عنصر المضاربة علي الأيدي العاملة	٤١	٨٢	٩	١٨	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤١	٨٢	٩	١٨	٠,٠٩
١١٩	- أعمال مشروعات الB.O.O.T من الأعمال التي أوردها المشرع في المادة الخامسة من قانون التجارة .	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤٠	٨٠	١٠	٢٠	٠,٦٧
	- المركز القانوني لطرفي العقد يتطلب الآتي :-													
١٢٠	- طرفي العقد يتعهد احدهما بأن يقوم بإنشاء مشروع وتشغيله واستغلالا له فترة معينة من الزمن ثم يعيده إلى الطرف الأخر .	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤٤	٨٨	٦	١٢	٤٣	٨٦	٧	١٤	٠,٣٣

قيمة كا٢ الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) = ٥,٩٩

م	العبارات	مستثمرين				اعضاء مجلس إدارة الاندية				الإتحادات				كا٢
		نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا		
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
١٢١	- الأطراف في العقد قد تكون شركة أو شركات محلية أو أجنبية – والمالك الطرف الأخر والذي يزول إليه المشروع بعد إنتهاء المدة المحددة للتشغيل والاستغلال ويكتسب صفة التاجر	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤٨	٩٦	٢	٤	٤,٥٥
١٢٢	- يتوافر في الشركة الصفة التجارية للدولة أو الشخص المعنوي العام كطرف متعاقد في عقود الB.O.O.T	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤٣	٨٦	٧	١٤	٠,١١
١٢٣	- وقانون رقم ٢٠٣ لسنه ١٩٩١ قانون قطاع الأعمال	٤٤	٨٨	٦	١٢	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٧	٩٤	٣	٦	١,٨٢
	- الأثر المترتب علي اكتساب عقد الB.O.O.T الصفة التجارية تتضح في الآراء الآتية :-													
١٢٤	- أنه عقد من عقود التجارية يخضع للقواعد العامة التي تحكم العقود التجارية	٤٠	٨٠	١٠	٢٠	٤١	٨٢	٩	١٨	٤٥	٩٠	٥	١٠	٢,٠٨
١٢٥	- السرعة والدعم الائتمان من أهم مقومات النشاط التجاري	٤١	٨٢	٩	١٨	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٣	٨٦	٧	١٤	٠,٤١
١٢٦	- القواعد الموضوعية بالالتزام التجاري يتمثل في - تضامن المدينين -الفوائد القانونية – الإفلاس – حول الدائن بدين تجاري حق طلب شهر إفلاس مدنية التاجر إذا توقف عند سداد الدين .	٤٥	٩٠	٥	١٠	٤١	٨٢	٩	١٨	٤٥	٩٠	٥	١٠	١,٩٣
	- الأحكام الإجرائية الخاصة بالدعاوي و الأحكام التجارية وهي :													
١٢٧	- الاختصاص القضائي : يختص القضاء المدني بالنظر في كافة المنازعات التجارية – وغير التجارية	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤٢	٨٤	٨	١٦	٠,١٠
١٢٨	- حرية الإثبات في المنازعات التجارية - الإثبات بالكتابة إذا جاوزت قيمة النزاع ٥٠٠ جنية (القانون المدني) والمعاملات التجاري لا تخضع لذلك بل يجوز إثباتها بكافة الطرق أيا كانت قيمتها .	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٣	٨٦	٧	١٤	٠,١١
١٢٩	- الأعذار : - لدواعي السرعة يستطيع الدائن إثبات أعذار مدنية أو إخطاره في المواد التجارية بإنذار رسمي أو بكتاب مسجل بطم الوصول أو ببرقية – تلكس- فاكس أو وسيلة أخري "مادة ٥٨ تجاري "	٤٠	٨٠	١٠	٢٠	٤٤	٨٨	٦	١٢	٤١	٨٢	٩	١٨	١,٢٥
١٣٠	- خطر المهلة القانونية :- أي حصول الدائن علي حقه في الأجل المسمي بينة وبين مدينة وذلك لحماية المصلحة الاقتصادية .	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤٢	٨٤	٨	١٦	٠,١٠
١٣١	- تبسيط إجراءات التنفيذ في الرهن التجاري ، ذا ضمانا لدين تجاري – يكفي للدائن الحصول علي أمر بيع الأشياء المرهونة من القاضي المختص بمحكمة موطن المدين ويتم البيع بالمزاد العلني.	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤٣	٨٦	٧	١٤	٠,١١
	- عد الB.O.O.T عقدا من عقود التجارة الدولية تتضح في هذه الآراء :-													
١٣٢	- عندما يتضمن العقد عنصرا خارجيا أو دوليا .	٤١	٨٢	٩	١٨	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٠	٨٠	١٠	٢٠	٠,٦٥
١٣٣	- علي موضوع ينفذ خارج الدولة أو مكان إبرام العقد في دولة أخرى غير الدولة التي ينتمي إليها أطراف العقد .	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٢	٨٤	٨	١٦	٠,١١
	- معايير مختلفة في هذا الشأن :													
١٣٤	- المعيار القانوني : المعيار المستقر في الفقه التقليدي .	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤٤	٨٨	٦	١٢	٤٢	٨٤	٨	١٦	٠,٤٣
١٣٥	- المعيار الاقتصادي:- المعيار الحديث(مصالح التجاري الدولية)	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤٦	٩٢	٤	٨	٤٣	٨٦	٧	١٤	١,٥٧
١٣٦	- المعيار المختلط أو المزدوج : الذي يجمع بين المعيارين السابقين	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤١	٨٢	٩	١٨	٠,٤١

قيمة كا٢ الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) = ٥,٩٩

م	العبارات	مستثمرين				أعضاء مجلس إدارة الأندية				الاتحادات				كا٢
		نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا		
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
١٣٧	- المعيار القانوني : يعد العقد دوليا إذا اتصلت عناصره القانونية بأكثر من نظام واحد . أو وفقا لطبيعة العلاقة الذي يحكمها . " أن صدقه الدولية للعقد تتحدد بناء علي مجموع الظروف والعناصر الايجابية المؤثر – أما إذا كانت هذه العناصر غير مؤثرة في طبيعة العلاقة العقدية – فلا تأثير لها علي دولية العقد .	٤٤	٨٨	٦	١٢	٤٥	٩٠	٥	١٠	٤٠	٨٠	١٠	٢٠	٢,٣٣
١٣٨	- العناصر المؤثر في دولية العقد (محل إبرامه – مكان تنفيذه – مكان وجود محله)	٤٠	٨٠	١٠	٢٠	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٢	٨٤	٨	١٦	٠,٦٧
١٣٩	- المعيار الاقتصادي – يقوم علي التحليل الاقتصادي للعقد اي إذا انطوي علي رابطه تتجاوز الاقتصاد الداخلي لدولة معنية	٤٠	٨٠	١٠	٢٠	٤٨	٩٦	٢	٤	٤٢	٨٤	٨	١٦	٦,٠٠
١٤٠	- المعيار القانوني لدولية العقد أوسع من المعيار الاقتصادي	٤١	٨٢	٩	١٨	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤٣	٨٦	٧	١٤	٠,٣٠
١٤١	- المعيار المزدوج هو الجمع بين المعيار القانوني والمعيار الاقتصادي	٤٥	٩٠	٥	١٠	٤٨	٩٦	٢	٤	٤١	٨٢	٩	١٨	٥,١٨
١٤٢	- يطبق هذا المعيار القضاء الفرنسي	٤٠	٨٠	١٠	٢٠	٤٤	٨٨	٦	١٢	٤٢	٨٤	٨	١٦	١,١٩
١٤٣	- يتمتع هذا المعيار بالمرونة لمواجهة كافة صور العقود الدولية	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٨	٩٦	٢	٤	٤٣	٨٦	٧	١٤	٣,٥٠
١٤٤	- العقد الذي يحتوي علي طرف أجنبي يعد من العقود التجارية الدولية في جميع الأحوال و أيا كان المعيار المطبق .	٤٧	٩٤	٣	٦	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٢	٨٤	٨	١٦	٢,٦٥
١٤٥	- العقد الذي احد أطراف العقد يحمل جنسية دولة أخرى فان هذا العقد يعد عقدا تجاريا دوليا أيا كان المعيار المطبق .	٤١	٨٢	٩	١٨	٤٦	٩٢	٤	٨	٤٧	٩٤	٣	٦	٤,٣٤

قيمة كا٢ الجدولية عند مستوى دلالة درجات حرية (٢) ومستوى دلالة (٠,٠٥) = ٥,٩٩

- يتضح من الجدول رقم (٩) والمتعلق بالتكييف القانوني لعقد ال B.O.O.T في الاستثمار الرياضي أن قيم (كا٢) المحسوبة أقل من القيمة الجدولية في جميع عبارات المحور فيما عدا العبارة رقم (١٣٩) فجاءت قيم (كا٢) المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية ، ورغم أن نسب الاتفاق على العبارات للفئات الثلاث كانت (٩٠%) فأكثر في الاستجابة بالموافقة على ما جاء بالعبارات إلا أنه في العبارة رقم (١٣٩) جاءت نسبة اتفاق الفئة الثانية (٩٦%) يليها الفئة الثالثة (٨٤%) .

- كما يتضح من الجدول رقم (٩) أن آراء عينة البحث (الأندية،اتحادات،المستثمرين) أشارت بالموافقة بنسبة تراوحت بين (٧٨%:٨٦%) علي أن مفهوم التكييف القانوني العقد الـ B.O.O.T هو رد العقد إلى نظام قانوني معين ، ويحدد طبيعة الحقوق و الالتزامات الناشئة عنة والقانون الذي يحكمه ، والنظام القضائي الذي تخضع له المنازعات الناشئة عنة ، كما أكدت آراء عينة البحث بنسبة تراوحت بين (٨٢% : ٩٤%) علي أن عقد الـ B.O.O.T من العقود الإدارية وهو نظام الامتياز القديم في صورة جديدة ، وأيضا أوضحت الآراء بنسبة (٨٤% :٩٦%) علي أن عقد الامتياز عقدا إداريا بطبيعته ومن أهم العقود الإدارية ، وحق الإدارة في الرقابة و التوجيه وفسخ العقد ولذلك فهو عقدا إداريا .

- كما أكدت الآراء علي توافر العناصر المميزة للعقد الإداري بنسب (٨٠% : ٩٤%) متضمنة إبرامه من شخص من أشخاص القانون العام – متصل بنشاط مرفق عام – إدارة تأخذ بأساليب القانون العام .

- واتفقت آراء عينة البحث أيضا علي أن عقود الـ B.O.O.T قد لا تتصل بمرفق عام وإنما تتعلق بمشروعات أخري استثمارية . لا علاقة لها بالمرافق العامة

- كما أشارت آراء عينة البحث بنسبة تراوحت بين (٨٢ % :٩٦%) أن الشروط غير المألوفة في عقود القانون الخاص هي امتيازات للإدارة دون المتعاقد الآخر، تعطي للمتعاقد مع الإدارة سلطات استثنائية ، جعل الاختصاص للقضاء الإداري .

- وأوضحت الآراء وأن هناك اختلاف في عقد الـ B.O.O.T عن عقد الامتياز للمرفق العام بنسب تراوحت بين (٨٠%:٩٠%)، كما اتفقت الأراء علي أن جميع عقود الـ B.O.O.T تقوم علي مبدأ العقد شريعة المتعاقدين ويسودها مبدأ سلطان الإرادة ولهذا تعد من عقود القانون الخاص .

- بينما تشير الآراء إيجابيا بنسبة تراوحت بين (٩٦%:٨٠%) أن الأثر المترتب علي اكتساب عقود الـ B.O.O.T الصفة التجارية تتضح في : أن عقد تجاري يخضع للقواعد العامة التي تحكم هذه العقود –السرعة والدعم والائتمان من أهم مقومات النشاط التجاري ، وأن القواعد الموضوعية الخاصة بالتزام التجاري هي : تضامن المدنيين والفوائد القانونية ، الاختصاص القضائي لهذا العقود القضاء المدني (المنازعات التجارية وغير التجارية) ، والمعاملات التجارية يجوز إثباتها بكافة الطرق أيا كان قيمتها ، كما يعد عقد الـ B.O.O.T عقدا تجاريا دوليا عندما تتضمن الآتي : عنصرا خارجيا أو دوليا – الموضوع ينفذ خارج الدولة أو مكان إبرام العقد في دولة أخري –إذا اتصلت عناصره القانونية بأكثر من نظام واحد والعناصر المؤثرة في دولية العقد هي : محل إبرامه - مكان تنفيذه – مكان وجود محله

- ويري الباحثون أن عملية التكييف القانوني لعقود B.O.O.T تحظى بأهمية بالغة يجب عدم تجاهلها فقد اختلف الوسط الحقوقي اختلافاً شديداً في مجال تكييف عقود B.O.T فقد رأت غالبية العينة أن عقد B.O.T يختلف عن عقد الامتياز أو التزام مرفق عام وذلك لأن في الحقيقة يوجد اختلاف بين المصطلحات التالية : الالتزام و الامتياز و. B.O.O.T ، ونظراً لهذه الأهمية وتأثيرها علي مستوي الرياضة يتطلب الأمر وضع قانوني لعقدB.O.O.T وتحديد القواعد القانونية والأنظمة التي تحكمه وتضبط جميع أحكامه.

- ويؤكد في هذا الصدد عبد الرحمن طه (٢٠٠١)عملية التكييف القانوني لعقود B.O.O.T تحظى بأهمية بالغة لما لها من انعكاسات اقتصادية علي الدولة . (١٥: ٩٨)

- بينما يشير عبد المنعم احمد تهامي (١٩٩٩) إلى أن الوضع القانوني للعقد يعتبر العنصر الأساسي لنجاحه وعدم وضوح المبادئ التي تنظمه يؤثر ذلك على العقد ويضعفه من الناحية القانونية ، وبما أن عقد الـB.O.O.T والمتمثل بالمشاركة بين القطاع العام والخاص لتسيير المرفق العام ، فعقد امتياز المرفق العام يختلف عن عقد الالتزام لأن هذا العقد الأول تكلف الإدارة بموجبه شخصاً من القطاع الخاص أو العام لاستغلال مرفق يسلم إليه بإنشاءاته المعدة مسبقاً من جانب الإدارة وذلك مقابل مبلغ محدد من المال يدفعه إلى هذه الأخيرة فيكون المقابل الذي يحصل عليه هو الفرق بين ما يدفعه إلى الإدارة وما يحصل عليه من استغلال المرفق عن طريق جباية رسوم من المنتفعين من خدمات هذا المرفق (١٦: ٣١٣)

المحور الرابع / القانون الواجب التطبيق علي عقود الB.O.O.T ذات العنصر الدولي والاختصاص القضائي بنظر المنازعات الناشئة عنها :

جدول (١٠)
التكرارات والنسب المئوية وقيم "كا٢" لاستجابات عينة البحث على عبارات المحور الرابع
" القانون الواجب التطبيق علي عقود الB.O.O.T ذات العنصر الدولي
والاختصاص القضائي بنظر المنازعات الناشئة عنها" ن=١٥٠

م	العبارات	مستثمرين				اعضاء مجلس إدارة الأندية				الاتحادات				كا٢
		نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا		
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
١٤٦	- القانون الخاص يطلق وصف قواعد الإسناد علي تلك القواعد التي ترشد القاضي علي القانون الذي يجب تطبيقه علي العلاقات الدولية .	٤٩	٩٨	١	٢	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤١	٨٢	٩	١٨	٦,٩٠*
- القانون الواجب التطبيق علي عقود الB.O.O.T ذات العنصر الأجنبي تتضح في :-														
١٤٧	- القانون الفرنسي أعطي المتعاقدين حرية اختيار قانون العقد بإرادتيهما	٤٧	٩٤	٣	٦	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٤	٨٨	٦	١٢	١,٨٢
١٤٨	- ذهب كثير من الفقهاء إلى تطبيق مبدأ سلطان الإرادة "سلطه تفرض نفسها علي القاضي".	٤٨	٩٦	٢	٤	٤٥	٩٠	٥	١٠	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤,٠٠
١٤٩	- التشريعات المختلفة والاتفاقات الدولية والقانون المصري مادة(١٩) مدني تؤيد لقانون الإرادة .	٤٦	٩٢	٤	٨	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٢	٨٤	٨	١٦	١,٥٧
- تكيفيه اختيار الأطراف للقانون الواجب التطبيق عن طريق :-														
١٥٠	- اختيار الأطراف للقانون الوطني لأحدهم .	٤٦	٩٢	٤	٨	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤١	٨٢	٩	١٨	٢,٣٣
١٥١	- اختيار قانون محل تنفيذ العقد أو محل إبرامه أو قانون محايد	٤٧	٩٤	٣	٦	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤٣	٨٦	٧	١٤	٢,٦٥
١٥٢	- اختيار الأطراف للقانون الوطني لأحدهم يتم الاختيار وفقا للآتي :-	٤٦	٩٢	٤	٨	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤١	٨٢	٩	١٨	٢,١٩
١٥٣	- اختيار القانون الوطني لأحد طرفي العقد أو دولة محايدة	٤٥	٩٠	٥	١٠	٤١	٨٢	٩	١٨	٤٢	٨٤	٨	١٦	١,٣٨
١٥٤	- اختيار مزيج من دولتي المتعاقدين	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٨	٩٦	٢	٤	٤٧	٩٤	٣	٦	٣,٨٠
١٥٥	- اختيار مزيج من قواعد قانون وطني ومبادئ حسن النية	٤٨	٩٦	٢	٤	٤٦	٩٢	٤	٨	٤٣	٨٦	٧	١٤	٣,٢٠
١٥٦	- اختيار القانون الدولي	٤٩	٩٨	١	٢	٤٨	٩٦	٢	٤	٤٨	٩٦	٢	٤	٠,٤١
١٥٧	- اختيار النظم القانونية المحلية لطرفي العقد	٤٦	٩٢	٤	٨	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٣	٨٦	٧	١٤	١,١٤
١٥٨	- اختيار المبادئ العامة للقانون أو مزيج من قانون وطني ودولي	٤٧	٩٤	٣	٦	٤١	٨٢	٩	١٨	٤٧	٩٤	٣	٦	٥,٣٣
١٥٩	- اختيار بواسطة محكمين	٤٨	٩٦	٢	٤	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤,١١
١٦٠	- الاختيار الصريح للقانون الواجب التطبيق	٤٦	٩٢	٤	٨	٤٧	٩٤	٣	٦	٤٥	٩٠	٥	١٠	٠,٥٤
١٦١	- الاختيار الضمني للقانون الواجب التطبيق علي العقد (لغة العقد -المكان- موطن المتعاقدين)	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٣	٨٦	٧	١٤	٠,٠٠
- قواعد النتازع في عقود الB.O.O.T ذات العنصر الأجنبي تتضح في :														
١٦٢	- لأطراف العقد تفويض المحكمين سلطة الفصل في منازعاتهم وفقا لقواعد العدالة .	٤٧	٩٤	٣	٦	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٢	٨٤	٨	١٦	٢,٦٥

قيمة كا٢ الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) = ٥,٩٩

م	العبارات	مستشرين				أعضاء مجلس إدارة الأندية				الإتحادات				كا٢
		نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا		
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
	- أسس اختيار القضاء أو هيئة التحكيم للقانون الواجب التطبيق هي :-													
١٦٣	- المبادئ العامة في القانون – وتتفرع منها قواعد أخري تطبيقية تخرج إلى حيز التنفيذ في صور التشريع أو العرف .	٤٥	٩٠	٥	١٠	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٣	٨٦	٧	١٤	٠,٤٨
١٦٤	- صعوبة تحديد هذه المبادئ علي المستوي الدولي	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٥	٩٠	٥	١٠	٤١	٨٢	٩	١٨	١,٣٣
١٦٥	- تطبيق القواعد عبر الدولية التي تحكم التصرفات والوقائع والتي تتجاوز حدود الدولة – فهي تتضمن قواعد القانون الدولي العام والخاص .	٤٨	٩٦	٢	٤	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤,١١
	- إسناد العقد الدولي إلى القانون الدولي العام نظرية تدويل عقود الدولة تتضح في :-													
١٦٦	- إخضاع عقود الدولة للقانون الدولي العام مباشرة	٤٧	٩٤	٣	٦	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤٣	٨٦	٧	١٤	٢,٦٥
١٦٧	- استقرار نظم القانون الدولي الخاص قاعدة قانون الإرادة التي تتخذ إرادة الأطراف ضابط الإسناد	٤٦	٩٢	٤	٨	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤١	٨٢	٩	١٨	٢,٣٣
١٦٨	- تضمين العقد شرطا بتطبيق المبادئ العامة للقانون المنصوص عليها في المادة ٤٨ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية	٤٨	٩٦	٢	٤	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٣	٨٦	٧	١٤	٣,٥٠
	- تطبيق قانون الدولة المتعاقدة في الأتي :-													
١٦٩	- عند عدم تضمن العقد لنص يحدد القانون الذي يحكمه " أخذت به المحكمة الدولية "	٤٦	٩٢	٤	٨	٤٨	٩٦	٢	٤	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤,٤١
	- أسباب تطبيق هذا الرأي للأتي :-													
١٧٠	- هو قانون الدولة الذي ينفذ فيها العقد .	٤٨	٩٦	٢	٤	٤٦	٩٢	٤	٨	٤٠	٨٠	١٠	٢٠	٧,٢٨
	- القانون الأكثر صلة للعلاقة لسببان هما :-													
١٧١	- الاستثمار يتواجد ماديا علي إقليم الدولة المضيفة.	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤٣	٨٦	٧	١٤	٠,١١
١٧٢	- مكان إبرام التعاقد هو إقليم الدولة التي سيتم عليها عملية الاستثمار	٤٩	٩٨	١	٢	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤١	٨٢	٩	١٨	٦,٩٠
	- تطبيق قواعد قانون التجارة الدولية للأتي :-													
١٧٣	- لأن العقود التي تبرمها الدولة تتم في مجالات العلاقات التجارية الدولية	٤٧	٩٤	٣	٦	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٤	٨٨	٦	١٢	١,٨٢
١٧٤	- يجب أن يكون القانون المناسب للتطبيق (من صنع العادات والأعراف التجارية)	٤٨	٩٦	٢	٤	٤٥	٩٠	٥	١٠	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤,٠٠
١٧٥	- القواعد التجارية الدولية هي مجموعه القواعد التي تعارف التجار عليها في مهنة معينة وتهدف إلى تطبيقها علي مختلف مظاهر النشاط الاقتصادي الدولي وهي مستقلة عن النظم القانونية المختلفة	٤٦	٩٢	٤	٨	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٢	٨٤	٨	١٦	١,٥٧
١٧٦	- أو أنها قانون التجار الذين يساهمون بدورهم في خلق قواعد بجانب التحكيم الدولي	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٥	٩٠	٥	١٠	٤٣	٨٦	٧	١٤	٠,٤٨
١٧٧	- أو تشكل ما يسمي بالقانون الخاص بالمعاملات التجارية الدولية	٤٦	٩٢	٤	٨	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤١	٨٢	٩	١٨	٢,٣٣

قيمة كا٢ الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) = ٥,٩٩

م	العبارات	مستشرين				أعضاء مجلس إدارة الأندية				الاتحادات				كا٢
		نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا		
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
١٧٨	- وفي القانون المصري :هي النظام القانون الذي يضم القواعد التي تحكم ذاتية المعقود أو الأدوات التي بواسطتها تجري فعلاً المعاملات التجارية الدولية	٤٧	٩٤	٣	٦	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤٣	٨٦	٧	١٤	٢.٦٥
- تطبيق قواعد التجارة الدولية كنظام مستقل في الأتي :-														
١٧٩	- قانون دولي مستقل يتعايش بجانب الأنظمة القانونية الأخرى لإشباع متطلبات المعاملات الدولية التجارية	٤٥	٩٠	٥	١٠	٤١	٨٢	٩	١٨	٤٢	٨٤	٨	١٦	١.٣٨
١٨٠	- عندما لا يتضمن العقد تحديد القانون الواجب التطبيق يتجه الفقه إلي الاتجاهات الآتية :-	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٨	٩٦	٢	٤	٤٧	٩٤	٣	٦	٣.٨٠
١٨١	- تطبيق المبادئ العامة في القانون أو قانون غير الدولة	٤٨	٩٦	٢	٤	٤٦	٩٢	٤	٨	٤٣	٨٦	٧	١٤	٣.٢٠
١٨٢	- تطبيق قانون الدولة المتعاقدة ..	٤٩	٩٨	١	٢	٤٨	٩٦	٢	٤	٤٨	٩٦	٢	٤	٠.٤١
١٨٣	- تطبيق قواعد قانون التجارة الدولية .	٤٦	٩٢	٤	٨	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤٣	٨٦	٧	١٤	١.١٤
١٨٤	- في نظام الB.O.O.T قانون الدولة المتعاقدة الأولي بالتطبيق من قانون الأكثر صلة بالموضوع .	٤٧	٩٤	٣	٦	٤١	٨٢	٩	١٨	٤٧	٩٤	٣	٦	٥.٣٣
١٨٥	- في حالة الضرورة تتغير هيئة التحكيم من القواعد ما يتناسب مع ظروف كل عقد وأطرافه في إطار العدالة الموضوعية .	٤٨	٩٦	٢	٤	٤٢	٨٤	٨	١٦	٤٣	٨٦	٧	١٤	٤.١١

قيمة كا٢ الجدولية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) = ٥.٩٩

- يتضح من جدول رقم (١٠) المتعلق بالقانون الواجب التطبيق علي عقود الـ B.O.O.T ذات العنصر الدولي والاختصاص القضائي بنظر المنازعات الناشئة عنها أن قيم (كا٢) المحسوبة أقل من القيمة الجدولية في جميع عبارات المحور فيما عدا العبارات رقم (١٤٦، ١٧٠، ١٧٢) فجاءت قيم (كا٢) المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية ودالة عند مستوى دلالة (٠.٠٥) ، ورغم أن الفئات الثلاث كانت نسب الاتفاق على العبارات (٩٠%) فأكثر في الاستجابة بالموافقة على ما جاء بالعبارات .

إلا أنه في العبارة رقم (١٤٦) جاءت نسبة اتفاق الفئة الأولي (٩٨%) يليها الفئة الثانية (٨٦%) ثم الفئة الثالثة (٨٢%) ، وكذلك للعبارة (١٧٠) الفئة الأولي (٩٦%) يليها الفئة الثانية (٩٢%) ثم الفئة الثالثة (٨٠%) ، وأيضا العبارة (١٧٢) الفئة الأولي (٩٨%) يليها الفئة الثانية (٨٦%) ثم الفئة الثالثة (٨٢%) .

- كما يتضح من جدول رقم (١٠) أن آراء العينة اتفقت بنسب تراوحت بين (٨٦% :٩٤%) علي أن القانون الفرنسي أعطي الحرية للمتعاقدين في اختيار قانون العقد بإرادتيهما ، بينما جاءت الآراء ايجابية بنسبة تراوحت بين (٨٢% : ٩٨%) فيما يتعلق بالتشريعات المختلفة ، الاتفاقات الدولية القانون المصري (مادة ١٩) مدني تؤيد لقانون الإرادة ، ويتم اختيار الأطراف للقانون الواجب التطبيق عن طريق ، اختيار للقانون الوطني لأحدهم واختيار قانون محل تنفيذ العقد ، أو محل إبرامه أو قانون محايد ، واختيار الأطراف للقانون الوطني لأحدهم يتم الاختيار وفقاً لـ: لأحد طرفي العقد أو دولة محايدة مزيج من دولتي المتعاقدين ، مزيج من قواعد قانون وطني ومبادئ حسن النية –

القانون الدولي النظم القانونية المحلية لطرفي العقد – المبادئ العامة للقانون أو مزيج من القانون الوطني الدولي – بواسطة محكمين – الاختيار الصريح أو الضمني .

- بينما جاءت الأراء ايجابية لقواعد التنازع في عقود الـ B.O.O.T ذات العنصر الأجنبي بنسب تراوحت بين (٨٢% : ٩٨%) حيث تتضح في لأطراف العقد تفويض المحكمين سلطة الفصل في منازعاتهم وفقا لقواعد العدالة ، وأن أسس اختيار القضاء أو هيئة التحكيم للقانون الواجب التطبيق هي المبادئ العامة في القانون –عبر تطبيق القواعد الدولية التي تحكم التصرفات والوقائع التي تتجاوز حدود الدولية فهي تتضمن قواعد القانون الدولي العام والخاص ، وإخضاع عقود الدولة للقانون الدولي العام مباشرة "تضمين العقد شروط بتطبيق المبادئ العامة للقانون (مادة ٤٨) النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية ، وعند عدم تضمن العقد لنص يحدد القانون الذي يحكمه يطبق قواعد قانون "الدولة المتعاقدة " أخذت به المحكمة الدولية.

- أما عن تطبيق قواعد قانون التجارة الدولية فجاءت بنسب تراوحت بين(٨٢% : ٩٦%) لأنه المناسب في صنع العادات والأعراف التجارية ، وأنة قانون التجار الذين يساهمون بدورهم في خلق قواعد بجانب التحكيم الدولي ، وأن تطبيق قواعد التجارة الدولية كنظام مستقل ، عندما لا يتضمن العقد تحديد القانون الواجب التطبيق يتم تطبيق الأتي : المبادئ العامة في القانون أو قانون غير الدولة ، قواعد قانون التجارة الدولية . وفي نظام الـ B.O.O.T قانون الدولة المتعاقدة الأولى بالتطبيق والأكثر صلة بالموضوع ، وفي حالة الضرورة تتخذ هيئة التحكم من القواعد ما يتناسب مع ظروف كل عقد وأطرافه في إطار العدالة والموضوعية .

- ويري الباحثون أن تحديد الطبيعة القانونية في المجال الرياضي لهذه العقود سواء كانت إدارية أم مدنية أم تجارية يتوقف عليه تحديد القانون الواجب التطبيق والقضاء المختص بنظر المنازعات الناشئة عن هذه العقود .

- ويؤكد في هذا الصدد عمرو أحمد حسبو (٢٠٠٠) حيث تخضع العقود الإدارية لقواعد القانون العام ويختص في نظر منازعاتها القضاء الإداري بينما تخضع العقود المدنية والتجارية لقواعد القانون الخاص ويختص القضاء العادي بنظر منازعاتها وقد اختلف الفقه أمام هذا التكييف إلى غالبية تؤيد الطبيعة الإدارية لعقود B.O.T سواء لأنه في حقيقته هو عقد التزام أو امتياز مرفق عام و بسبب توافر جميع شروط العقد الإداري في نموذج عقد B.O.T وأقلية ترى أنها من عقود القانون الخاص يقوم على مبدأ(العقد شريعة المتعاقدين) ويخضع لقواعد القانون المدني والتجاري وينعقد الاختصاص للقضاء العادي ، لذلك يجب أن نحدد القانون الناظم لوضع عقد B.O.T ومن ثم ننتقل إلى التكييف القانوني لهذا العقد. (١٩: ٢٢-٢٥)

الاستخلاصات : من خلال عرض ومناقشة النتائج نستخلص الاتي :

أولا : بالنسبة للمحور الأول :مفهوم و أهمية مشروعات الـ B.O.O.T في الاستثمار الرياضي

- أن مفهوم مشروعات الـ B.O.O.T في الاستثمار الرياضي هو النموذج الذي بمقتضاه يتم استخدام استثمارات القطاع الخاص في تحويل البنية الأساسية للاستثمار الرياضي .

- في نظام الـ B.O.O.T تحصل إحدى الشركات الخاصة علي مناقصة أنشاء و تشغيل مؤسسة رياضية .

- في نظام الـ B.O.O.T الشركات الخاصة مسئولة مسئولية كاملة عن تمويل وتصميم المشروع الرياضي في فترة المناقصة ثم تعود غالبية المشروع الاستثماري بنظام الـ B.O.O.T إلى الحكومة أو الدولة .

- يشير مصطلح الـ B.O.O.T إلى معنى الإنشاء " Build " و الملكية " Owen " و التشغيل " Operate " ونقل الملكية " Transfer " .

- تكمن أهمية مشروعات نظام الـ B.O.O.T في الاستثمار الرياضي في أنه:-

- يحقق التحسن في الدول النامية و يطور أسواق المال المحلية والقومية .
- يتحمل القطاع الخاص عبء المشروعات ويعود المشروع بأصوله إلى الحكومة أوالجهة المالكة.
- يخفض من عجز الموازنة الحكومية لتلبية احتياجات الاستثمار الرياضي.
- الـ B.O.O.T يعد نظاما جاذباً لرأس المال الخاص للاستثمار الرياضي واحدا من أساليب التمويل ومن أفضل النظم في مجال خصخصة مشروعات البنية الأساسية في الاستثمار الرياضي .
- يحسن قدرة الحكومة علي الأنفاق و الإقراض مستقبلا و التغلب علي تأجيل الحكومة للمشروعات الاستثمارية الرياضية .
- من مزايا مشروعات الـ B.O.O.T في الاستثمار الرياضي توفير مصادر جديدة لتمويل مشروعات البنية الأساسية بما يقلل من الأنفاق الحكومي .

ثانيا : بالنسبة للمحور الثاني :القواعد الدستورية التي تحكم العقد بنظام الـ B.O.O.T

- لم يحظر دستور (١٩٧١) الخصخصة بنص صريح ولا يخالف الدستور وقانون قطاع الأعمال رقم ٢٠٣ لسنة (١٩٩١) وجود الخصخصة في الاقتصاد الحر المعاصر .
- القواعد التشريعية المنظمة لحقوق الـ B.O.O.T خاصة بتنظيم منح الامتياز "قانون رقم ١٠٠ لسنة١٩٩٦
- هذه القوانين صدرت جزئية وليست شاملة لنظام الـ B.O.O.T
- عدم وجود قانون خاص يمنح الامتياز بدلا من الاكتفاء بموافقة مجلس الوزراء علي منح أو ترخيص للمشروعات بنظام الـ B.O.O.T
- واقتصرت التشريعات علي التزامات المرافق و الأشغال العامة ولم تتطرق إلى مختلف المشروعات الاقتصادية العامة في التربية البدنية والرياضة لتتولي كافة الجوانب الفلسفية والتمويلية والاقتصادية والاجتماعية لنظام الـ B.O.O.T
- و الصفات التي يصف بها القانون عقود الـ B.O.O.T هي : من العقود غير المسماة – من العقود الرضائية - العقود الزمنية – عقد ملزم للجانبين - عقد يقف وسط بين العقد المحدد والاحتمالي وهو من العقود غير المسماة والالتزامات التي يخضع لها هي القواعد العامة في نظرية الالتزامات "يخضع لمبدأ سلطان الإرادة " " يخضع لمبدأ تنفيذ الالتزام بحسن النية "

ثالثا : بالنسبة للمحور الثالث : التكييف القانوني لعقد الـ B.O.O.T في الاستثمار الرياضي .

- مفهوم التكييف القانوني العقد الـ B.O.O.T هي رد العقد إلى نظام قانوني معين ويحدد طبيعة الحقوق و الالتزامات الناشئة عنة والقانون الذي يحكمه والنظام القضائي الذي تخضع له المنازعات الناشئة عنه .
- وأن عقد الـ B.O.O.T من العقود الإدارية التي يعد نظام الامتياز القديم فيها في صورة جديدة .
- وعقد الامتياز عقدا إداريا بطبيعته ومن أهم العقود الإدارية .
- حق الإدارة في الرقابة و التوجيه وفسخ العقد ولذلك فهو عقدا إداريا .
- تتوفر فيه عناصر العقد الإداري من إبرامه من شخص من أشخاص القانون العام – ومتصل بنشاط مرفق عام – وإدارة تأخذ بأساليب القانون العام.
- عقود الـ B.O.O.T قد لا تتصل بمرفق عام وإنما تتعلق بمشروعات أخرى استثمارية لا علاقة لها بالمرافق العامة.

- أن هناك اختلاف في عقد الـ B.O.O.T عن عقد الامتياز للمرفق العام و يتفقان من الناحيتين المالية والفنية .

- عقد الـ B.O.O.T أوسع واشمل مجالا عن عقد الامتياز للمرفق العام ويختلفان من حيث الطبيعة القانونية وشروط العقد.

- أن جميع عقود الـ B.O.O.T تقوم علي مبدأ العقد شريعة المتعاقدين ويسودها مبدأ سلطان الإرادة ولهذا تعد من عقود القانون الخاص .

- أن عقد الـ B.O.O.T يأخذ الصفة الاقتصادية ويعد صورة حديثة من صور تمويل المشروعات

- أن التكييف القانوني لعقد الـ B.O.O.T من العقود التجارية يتضح في أن مشروعات الـ B.O.O.T من الأعمال التي أوردها المشرع في المادة الخامسة من قانون التجارة –والأطراف في هذا العقد قد تكون مشتركة –شركات محلية أو أجنبية والمالك الطرف الأخر و الذي يؤول إليه المشروع بعد انتهاء المدة المحددة للتشغيل و الاستغلال ويكتسب صفة التاجر.

- أن عقد الـ B.O.O.T يعد عقدا تجاريا دوليا عندما يتضمن الآتي : عنصرا خارجيا أو دوليا – الموضوع ينفذ خارج الدولة أو مكان إبرام العقد في دولة أخرى –إذا اتصلت عناصره القانونية بأكثر من نظام واحد والعناصر المؤثرة في دولية العقد هي : محل إبرامه - مكان تنفيذه – مكان وجود محلة .

- والمعيار القانوني لدولية العقد أوسع من المعيار الاقتصادي والمعيار المزدوج هو تطبيق المعيار القانوني والاقتصادي معا – والعقد الذي احد أطرافة يحمل جنسية دولة أخرى فأن العقد يعد تجاريا دوليا أيا كان المعيار المطبق.

رابعا : بالنسبة للمحور الرابع :القانون الواجب التطبيق علي عقود الـ B.O.O.T ذات العنصر الدولي والاختصاص القضائي بنظر المنازعات الناشئة عنها .

- أعطي القانون الفرنسي الحرية للمتعاقدين في اختيار قانون العقد بإرادتيهما .

- التشريعات المختلفة – الاتفاقات الدولية القانون المصري (مادة ١٩) مدني تؤيد لقانون الإرادة .

- قواعد التنازع في عقود الـ B.O.O.T ذات العنصر الأجنبي تتضح في أطراف العقد وتفويض المحكمين سلطة الفصل في منازعاتهم وفقا لقواعد العدالة .

- أن أسس اختيار القضاء أو هيئة التحكيم للقانون الواجب التطبيق هي المبادئ العامة في القانون .

- عند عدم تضمن العقد لنص يحدد القانون الذي يحكمه يطبق قواعد قانون الدولة المتعاقدة .

- عندما لا يتضمن العقد تحديد القانون الواجب التطبيق يتم تطبيق قواعد التجارة الدولية كنظام مستقل

التوصيات : في حدود إستخلاصات البحث نوصي بالآتي :

أولا :

- ضرورة وضع نظام قانوني متكامل يحكم إبرام عقود B.O.O.T وتنفيذها .
- خلق مناخ مهني وفني مناسب لإبرام عقودB.O.O.T وتنفيذها لا بد من إيجاد نظام قانوني ناضج ومتكامل للعمل الاستشاري الهندسي والقانوني والمحاسبي ،بحسب أن هذا العمل الاستشاري هو اللازم لتشكيل البيئة الفنية الصحيحة لإبرام عقودB.O.O.T وتنفيذها ويتكامل ذلك مع ضرورة إيجاد المناخ التدريبي للكوادر المعنية بهذه العقود لدى الجهات العامة المختلفة ولاسيما على الصعيد القانوني والمحاسبي.
- جعل القانون مواكباً بشكل دائم لكافة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ولواقع المشروعات الاستثمارية الرياضية الجديدة بحيث يمكن تعديل النصوص الحالية بما يلائم الواقع الجديد
- ضرورة القيام بإصدار قوانين خاصة بتنظيم المشاريع التي يتم التعاقد مع القطاع الخاص لتنفيذها بنظام B.O.O.T

ثانيا :

بالنسبة للمسئولين في كل من المجلس القومي للرياضة - اللجنة الأولمبية - الاتحادات الرياضية - الأندية ومراكز الشباب- ضرورة تطبيق النموذج المقترح بالدراسة .

النموذج المقترح

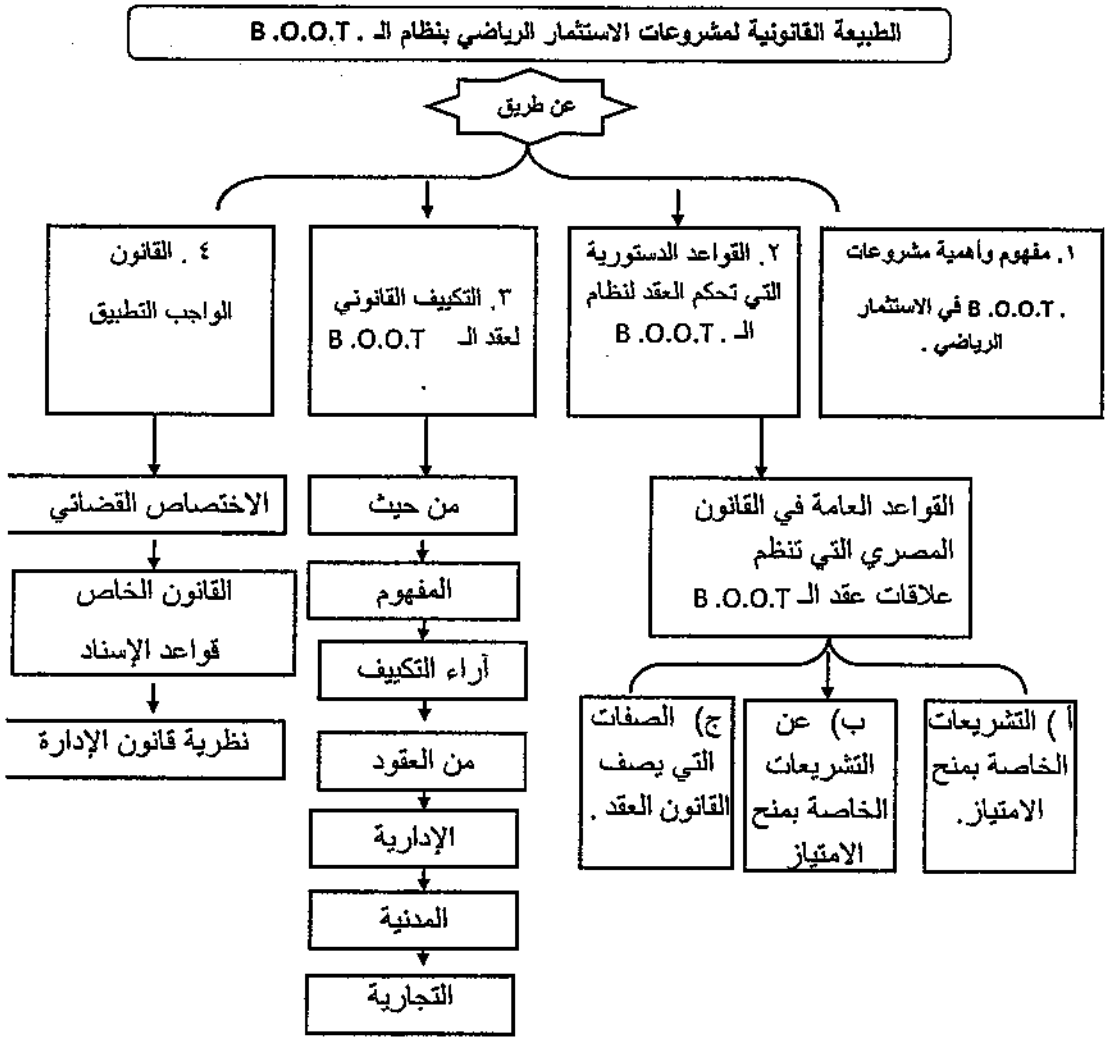

ثالثا :

ضرورة الاسترشاد بالشكل التفصيلي لتطبيق النموذج المقترح (الطبيعة القانونية لمشروعات الاستثمار الرياضي بنظام الـ B .O.O.T) .مرفق (٣)

المراجع

أولا المراجع العربية :

م	أسم المؤلف	المرجع
١-	إبراهيم محمد الشهاوي (٢٠٠٣):	عقد امتياز المرفق العام B.O.T رسالة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق جامعة عين شمس .
٢-	أحمد إحسان حافظ مطاوع(١٩٩٨):	التحكيم في العقود الدولية للإنشاءات، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة.
٣-	احمد شرف الدين(٢٠٠١):	ثورة منازعات عقود مشروعات البنية الأساسية الممولة من القطاع الخاص B.O.O.T، مركز تحكيم عين شمس.
٤-	جميل الشرقاوي (١٩٩٥):	النظرية العامة للالتزام، الكتاب الأول مصادر الالتزام ، دار النهضة العربية ، القاهرة.
٥-	حسن احمد الشافعي(٢٠٠٦):	الخصخصة الإدارية والقانونية، دار الوفاء للطباعة ، سيدي بشر، الإسكندرية.
٦-	حسن احمد الشافعي(٢٠٠٧):	نظام مشروعات- البناء- المكتبة- التشغيل- ونقل الملكية في التربية البدنية والرياضة، دار الوفاء للطباعة ، سيدي بشر، الإسكندرية.
٧-	حمدي عبد العظيم (بدون سنة):	عقود البناء والتشغيل والتحويل بين النظرية والتطبيق ، الندوة العلمية الأولى ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.
٨-	خالد بن محمد العطية(بدون سنة):	النظام القانوني لعقود التشديد والتشغيل ونقل الملكية ، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة عين شمس .
٩-	رشدي صالح عبد الفتاح (٢٠٠٠):	تمويل المشروعات بنظامB.O.O.T/B.O.T البنك المركزي المصري- المعهد المصرفي .
١٠-	سميحة القليوبي(٢٠٠٠):	القانون التجاري، الطبعة الثانية ، بدون دار نشر.
١١-	سمير سعد مرقص(٢٠٠٨):	الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتمويل التنمية المستدامة طبقا لنظامB.O.T، المؤتمر الدولي الثامن، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، أكتوبر.
١٢-	سمير محمد عبد العزيز إسماعيل رجب شكري رجب العشماوي (٢٠٠٣):	نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية لتحويل وإدارة وتحديث مشروعات البنية الأساسية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية.
١٣-	صفوت عبد الحفيظ (١٩٩٩):	دور الاستثمار الأجنبي في تطور أحكام القانون الدولي الخاص، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس.

١٤-	عبد الحق منصور(١٩٩٩):	المؤتمر الدولي عن مشروعات الB.O.T الناجحة في مصر مقال منشور ، مجلة الجمارك المصرية ، العدد ٣٨٣٣٩، الإصدار الثامن.
١٥-	عبد الرحمن طه(٢٠٠١):	- دور التأمين والضمان في دعم وتشجيع الاستثمار وفق أسلوب الB.O.T- مؤتمر البناء والتشغيل ونقل الملكيةB.O.T المنعقد في القاهرة- ٢٧-٢٨ يناير.
١٦-	عبد المنعم احمد تهامي(١٩٩٩):	دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الجديدة، مكتبة عين شمس- القاهرة .
١٧-	عبد الودود يحي (١٩٩٠):	الموجز في النظرية العامة للالتزام دار النهضة .القاهرة.
١٨-	عكاشة عبد العال (١٩٩٣):	قانون العمليات المصرفية الدولية- دراسة في القانون الواجب التطبيق على عمليات البنوك ذات الطبيعة الدولية ، الدار الجامعية للنشر ، القاهرة .
١٩-	عمرو احمد حسبو (٢٠٠٠):	التطور الحديث لعقود الالتزام المرافق العامة طبقا لنظامB.O.T ، دار النهضة العربية.القاهرة.
٢٠-	عبيد على الحجازي، رمضان صديق (١٩٩٦):	دراسة جدوى المشروعات ، دار الهاني للطباعة.القاهرة.
٢١-	ماهر محمد حامد(٢٠٠٤):	النظام القانوني لعقد البوتB.O.T ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق بنها ، جامعة الزقازيق .
٢٢-	محسن شفيق(١٩٩٨):	المشروعات ذات القوميات المتعددة من الناحية القانونية ، مجلة القانون والاقتصاد ، العدد الأول والثاني .
٢٣-	محمد أبو العنين(بدون سنه):	انتشار الاتجاه إلى إقامة مشروعات البنية الأساسية في الدول النامية عن طريقB.O.T ، المؤتمر الدولي عن عقود البناء والتشغيل وتحويل الملكية، ٢٨,٢٩ أكتوبر.
٢٤-	محمد الروبي (٢٠٠٤):	عقود التشديد والاستغلال والتسليمB.O.T دراسة في إطار القانون الدولي الخاص ، دار النهضة العربية، القاهرة
٢٥-	محمد أيمن عبد اللطيف عشوش(٢٠٠٠) :	الأصول العملية لدراسات جدوى مشاريع الاستثمار، الطبعة الثانية ، جامعة القاهرة .
٢٦-	محمد بدران(١٩٩٧):	النظام القانوني في مشروعات ال B.O.O.T ، المؤتمر الدولي عن مشروعات ال B.OO.T ، مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي ، أكتوبر.
٢٧-	محمد شوقي بشادي(١٩٩٤):	الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية ، دار الفكر العربي ، القاهرة.

٢٨-	محمد كامل الكردي(بدون سنة):	دراسات الجدوى- مدخل- إستراتيجية في ظل الظروف الدولية المعاصرة ، دار النهضة العربية ، القاهرة.
٢٩-	محمد محمود إبراهيم (١٩٩٧):	الجدوى والعوائد الاقتصادية لاستثمار الأندية المصرية لنشاط كرة القدم،مجلة نظريات وتطبيقات، العدد (٣١) ،كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة الأسكندرية.
٣٠-	مصطفي السعيد(٢٠٠٣):	الاقتصاد المصري وتحديات الأوضاع الراهنة ، الطبعة الأولى، دار الشرق ، القاهرة.
٣١-	مصطفي كمال طه(١٩٩١):	الوجيز في القانون التجاري، منشأة المعارف ، الإسكندرية.
٣٢-	هاني صلاح سري الدين(١٩٩٩):	الإطار القانوني لمشروعات البنية الأساسية التي يتم تمويلها عن طريق القطاع الخاص بنظام التملك- التشغيل- التمويل في مصر- مجلة القانون والاقتصاد العدد(٦٩)،كلية الحقوق- جامعة القاهرة.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

33-	Curry.S. And Weiss.(1993):	"Preject analysis in Developing Countries"3th Ed, Macmillan Press Ith, London.
34-	IFC,(2001):	"Build-operate-transfer model for international project in emerging market "IFC, P.6. 4. IFC, OP.cit .
35-	Pringle, J.,(2001) :	"Mars Alma International airport "B.O.T Conference Cairo, 24-28 January .
36-	Rank. Sherwood ,(1994):	" The management-Approach to Budgeting" , INI, institute of Administrative Science,.
37-	United Nations industrial development organization , (2004):	"Issues and problems of industrial projects evaluation", UNIDO, P39-74, 32- OECD,"Manual of Industrial Project analysis developed counties, OECD, m.
38-	Woled, A,(2005):	"E comic and social issues", http\\www.idac.gov.eg.